

المحاضرة الاولى
مفهوم الانحراف

1- تعريف مفهوم الانحراف

أن استخدام مصطلح الانحراف الاجتماعي Social deviancy

بمعناه الواسع يتمثل في تطبيقه علي أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات والمعايير التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي ويشارك فيها الشخص بقية أعضاء المجتمع .

وقد أهتم علماء الاجتماع بتحديد المعايير والأختلافات والفروق المرتبطة بالتسامح Tolerance في أنماط معينة من أنتهاك المعايير .

متصل رد فعل المجتمع للانحراف عن المعايير

بداية متصل الرفض – متوسط متصل الرفض – نهاية متصل الرفض

- ✓ رد فعل تسامحي
- ✓ رد فعل بسيط
- ✓ رد فعل قوي
- ✓ سلوك متسامح فيه
- ✓ سلوك غير مقبول
- ✓ سلوك مرفوض من قبيل المجتمع
- ✓ لا يتم توقيع عقوبات
- ✓ يتم تقديم النصح
- ✓ ويعاقب عليه
- ✓ قانونية علي الشخص
- ✓ والعلاج والرعاية
- الشخص قانوناً

ورغم هذا التصنيف لمستويات الانحراف عن المعايير الاجتماعية و التي تعكس مستويات معينة من الخطورة . إلا أن كل مستوي من تلك المستويات ينطوي علي مستويات داخلية فيه من حيث الشدة أيضا و يرتبط كل منها بصورة معينة من صور الأفعال الانحرافية . وعلي النقيض من ذلك نجد أن النظرية السبولوجية المعاصرة تعالج السلوك المنحرف و خاصة عند روبرت ميرتون في مؤلفه (النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي 1949) . باعتباره نتاجاً لنمط التنظيمات في المجتمع . حيث أن هناك عنصرين أساسيين للبناء الاجتماعي هما الأهداف و الوسائل 0

إذا هناك أهداف يسعى الفرد لبلوغها وعندما تعز فرص بلوغها بالوسائل المشروعة في الوقت الذي يمارس فيه أعضاء الجماعة ضغطاً معيناً علي ضرورة أتباعها نجد أن ثمة صورا للخروج عن تلك الأهداف أو الوسائل والتي قد تكون متمثلة في الخروج عن الوسائل أو الأهداف أو كليهما معاً والذي يسميه ميرتون بالأنسحاب أو الانسحاب والرفض مع تقديم بديل . لكل من الوسائل و الأهداف وعدو النمط الانحرافي الذي يسميه ميرتون بالتمرد Rebellion ولم يكن هذا فحسب موقف علماء الاجتماع فقد ذهب العديد منهم لتحديد نماذج انحرافية معينة من قبل ميرتون ومن بعده اذ ان دوركايم قد تناول ظاهرة الانتحار و ربطها بالأنومي (صراع القيم و غياب المعايير) و الذي يحدث في حالات الرخاء المفاجئ أو الكوارث المفاجئة

كما أن الدراسات الأمبيريقية للانحراف بعد تحليل ميرتون للانحراف الاجتماعي قد وجهت بصورة عامة لتحليل مشاكل اجتماعية خاصة وذلك مثل الجريمة والجناح delinquency والانتحار suicide . والبقاء prostitution وغيرها من الظواهر الانحرافية والباثولوجية وبعض المشاكل الاجتماعية الأخرى. وبذلك نجد أن مفهوم لانحراف قد مر بمراحل متعددة بالنسبة لتعريفه فبدأ بالتعريف الواسع. وأعتبر أنه انتهاك للقواعد وخروج علي حدود التسامح العام في المجتمع علي نحو ما ذهب غالبية علماء الاجتماع . ثم بدأ تعريف المفهوم يأخذ في الضيق إلى الحد الذي أعتبره فيه مرتبطاً بالتفاوت بين الفرص و التطلعات أو بالثقافة الفرعية. هذا فضلاً عن تحديده بشكل ملحوظ في الدراسات الأمبيريقية

وربطه بقضية معينة من القضايا الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الفرعية. أو البناء الطبقي أو التصور الذاتي أضف لذلك محاولة المعهد الدولي لعلم الإجرام لدراسة الانحراف الاجتماعي . والنظر اليه باعتباره ظاهرة عامة يندرج تحتها أنماط أنحرافية مختلفة تتمثل في الجناح والجريمة . وسوف نتناول كلا من هذين المفهومين علي حدة بالتحديد بدراسة السلوك الإجرامي . وقد ظهر استخدام المصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الإجرامي وعلم الإجرام مرة في الكتابات العلمية لعالم الأنثروبولوجيا الفرنسي ب. توبنارد في الحقب الأخيرة من القرن التاسع عشر وذلك رغم وجود العديد من الدراسات في العقاب و معاملة المذنبين Treatment of offenders والجريمة التي تم نشرها مبكراً فهناك دراسات بيكاريا Cesare (1738 – 1494) Beceoria م) وجرمي بنتام (1748 – 1832) jereiny Bentham كما أن هناك تحليلاً للتوزيع الجغرافي للجريمة Crime في فرنسا أجري بواسطة أندريه جيرري Andre Guerry ظهر في عام 1829 ثم نشر ((أدولف كتليه)) دراسته حول التوزيع الاجتماعي للسلوك الإجرامي في فرنسا عام 1835 وعلي النقيض من تلك الدراسات حول الجريمة والسلوك الإجرامي ، والتي أهتمت أساساً بالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ظهرت أعمال كل من كزار لومبروزو (1835 -1959) Cesare Lonborose وتلميذه الشهير أنريكوفري (1856 – 1928) Enrico ferri وهما يعتبران من رواد المدرسة الوضعية لعلماء الإجرام

و الذين استخدموا المناهج الأنثروبولوجية في محاولاتها لنشر النظرية البيولوجية للنزوع الإجرامي . ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك الإجرامي في مجال الفقه القانوني وعلم الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحاً وذلك يشجعنا لكي نتناول مثل هذه المفاهيم بالتحليل للوقوف علي التحديد العلمي لمفهوم الجريمة والسلوك الإجرامي في علم الاجتماع و علم الإجرام بصورة عامة و علم الاجتماع بصورة خاصة . إذ أن تعريفات الجريمة تعتمد أساساً علي طبيعة السلوك الإجرامي و المجرم ولذا فإن الكثير من العلماء قد ذهبوا إلي أن التعريف القانوني للجريمة في حد ذاته غير مرضي بالنسبة للأغراض العلمية .

وقد توصل هرمان مانهيم Hermann Mannheim في تناوله لهذه المفاهيم لايضاحات معينة قرر في ضوءها أن الجريمة سلوك إجتماعي معادي وهو هنا يريد أن يوضح القيم التي يحميها القانون الجنائي Criminal Law ولذا فإن الكثير من العلماء قد ذهبوا إلي أن التعريف القانوني للجريمة في حد ذاته غير مرضي بالنسبة للأغراض العلمية وقد توصل هرمان مانهيم Hermann Mannheim في تناوله لهذه المفاهيم لايضاحات معينة قرر في ضوءها أن الجريمة سلوك إجتماعي معادي وهو هنا يريد أن يوضح القيم التي يحميها القانون الجنائي Criminal Law . تم توالت بعد ذلك اضافات علماء الاجتماع بالنسبة لتحديد مفهوم الجريمة

وقبل أن نتناول هذه الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع بالنسبة لمفهوم الجريمة والسلوك الإجرامي نتتبع الحركة الفكرية التي تبلورت من خلالها تعريفات المفاهيم المرتبطة بالجريمة . فقد ذهب كل من موريس P.Morris في دراسته لمفهوم الجريمة " وركلس" في دراسته المدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة وغيرهم إلي أن للجريمة نسبية زمنية ومجتمعية وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أو لا . ومن ثم يذهب إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ. وذلك بدوره لقضية مؤداها أن استجابة المجتمع للأفعال تتحدد بنظرته لخطورة هذه الأفعال.

ومدي أضرارها للمصلحة الاجتماعية للمجتمع و أعضائه . وبذلك تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عايه من وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع و تنظيماته و تأكيдаها . ونظراً لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع فان ذلك يعني أن المجتمعات الغربية والتي تتيم بالتجانس والعزلة الثقافية والتي تعتمد بشكل واضح علي المعتقدات في تحديد تجريماتها يكون العرف السائد هو معيار التجريم في المجتمع في المجتمع البسيط المتجانس في حين أن الوضع يختلف في المجتمعات الكبرى المتقدمة والتي تتسم بعدم التجانس وإزدياد التنوع والأختلاف .

وبالتالي إزدياد التعقد في الحياة الاجتماعية . ومن ثم لا يكون العرف مصدراً للتجريم ولكنها تستند إلي التشريع. فثمة لإعال كانت مجرمة عرفياً في المجتمعات الأولية ولم تدرج ضمن التجريم القانوني في المجتمعات الحديثة. وثمة أفعال جرمت في المجتمعات الحديثة قانونياً ولم تدرج ضمن قائمة الأفعال المجرمة في الوقت الذي أدخلت فيه أفعال جديدة تناسب في ظهورها تطورات العصر . وبذلك نجد أن عملية الأبدال والأحلال ما بين الأفعال الإجرامية قائمة حيث تسقط أفعال من قائمة التجريم وتضاف أفعال وهكذا دواليك ومعايير المجتمع في هذه العملية المستمرة المصلحة الاجتماعية وما تتعرض له من خطورة بعض الأفعال .

ومدي أضرارها للمصلحة الاجتماعية للمجتمع و أعضائه . وبذلك تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عايه من وجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع و تنظيماته و تأكيдаها . ونظراً لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع فان ذلك يعني أن المجتمعات الغربية والتي تتيم بالتجانس والعزلة الثقافية والتي تعتمد بشكل واضح علي المعتقدات في تحديد تجريماتها يكون العرف السائد هو معيار التجريم في المجتمع في المجتمع البسيط المتجانس في حين أن الوضع يختلف في المجتمعات الكبرى المتقدمة والتي تتسم بعدم التجانس وإزدياد التنوع والأختلاف .

وبالتالي إزدياد التعقد في الحياة الاجتماعية . ومن ثم لا يكون العرف مصدراً للتجريم ولكنها تستند إلي التشريع. فثمة لإعال كانت مجرمة عرفياً في المجتمعات الأولية ولم تدرج ضمن التجريم القانوني في المجتمعات الحديثة. وثمة أفعال جرمت في المجتمعات الحديثة قانونياً ولم تدرج ضمن قائمة الأفعال المجرمة في الوقت الذي أدخلت فيه أفعال جديدة تناسب في ظهورها تطورات العصر . وبذلك نجد أن عملية الأبدال والأحلال ما بين الأفعال الإجرامية قائمة حيث تسقط أفعال من قائمة التجريم وتضاف أفعال وهكذا دواليك ومعايير المجتمع في هذه العملية المستمرة المصلحة الاجتماعية وما تتعرض له من خطورة بعض الأفعال .

ومعني ذلك ونتيجة لهذه التغيرات المتلاحقة أصبح التفاوت كبيراً بين مفهوم الجريمة بالمعني الشائع والدارج ومفهوما بالمعني القانوني حيث أصبح للقانون وظيفة حماية مصالح معينة رؤي ضرورة حمايتها بغض النظر عن رد الفعل الاجتماعي حيال بعض الأفعال التي قد لا تبدو لأعضاء المجتمع وخطورتها . ومن ثم أتخذ تعريف علماء الاجتماع للجريمة أو المجرم نهجاً مخالفاً للتعريف القانوني . فذهب بيرجس E.W.Burgess في تعريفه للمجرم بأنه الشخص الذي يعتبره المجتمع مجرماً ويعتبر نفسه كذلك وهنا يقرر برجسون ضرورة توفر النظريتين من قبل المجتمع ومن قبل الشخص نفسه .

ولذلك عندما نتناول بالدراسة جريمة الخاصة التي ركز عليها سذر لاند في دراسته لجرائم ذات الباقة البيضاء والتي أسماها بجريمة الخاصة حتي أنها لا تعتبر جريمة لأنهم لا يعتبرون أنفسهم مجرمين وإن كان المجتمع يعتبرهم كذلك . ورفضه لا اعتبارها جريمة يستند لعدم توافر الجانبين من قبل الشخص بالإضافة لنظرة المجتمع له . أما تعريف (سذر لاند) للجريمة فيشير إلي أنها ((السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر علي المجتمع و الذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه)) .

مفهوم جناح الأحداث:

من الضروري أن نوضح منذ البداية مفهوم جناح الأحداث Juvenile delinquency إذ أن كلمة جناح Delinquency قد استخدمت أساساً للإشارة إلى أفعال الأحداث والتي نعتبرها جرائم إذا ما ارتكبها الراشدون مثلاً أحتساء الخمر و قيادة السيارات . هذا بالإضافة إلى حالات المروق و خروج الحدث عن سلطة والديه وهي الحالات التي تشير إلى أن الحدث في حاجة لرعاية ووقاية . وبذلك نجد أن الجناح شامل لفئات سلوكية متنوعة ، وهذه الأفعال التي يشتمل عليها الجناح تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر .

وقد تضمنت القوانين و السياسات الاجتماعية المطبقة في مجال الأحداث بعض تصنيفات لفئات الأفعال التي يرتكبها الأحداث . حيث توجد حالات الجناح التي يرتكبها الأحداث وتكون دون مستوى الجريمة وذلك مثل التسول. و المروق ((والخروج عن سلطة الوالدين)) وقيادة السيارات و أحتساء الخمر و غيرها من الأفعال التي لا ترقى لمستوى الأفعال التي لا ترقى لمستوى الأفعال الإجرامية التي يرتكبها الراشدون . وهذه الأفعال تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب ظروف المجتمعات و بنائها الثقافي و الاجتماعي .

و الحقيقة أن مفهوم جناح الأحداث يتجاوز نطاق الجريمة ليشمل كافة مظاهر السلوك الاجتماعي الذي يكون غير متوافق مع معايير المجتمع والتي ترتكب من قبل الأحداث . ومن ثم اتسع نطاق التشريعات التي صيغت لرعاية الأحداث . ولا يعني ذلك الأساءة لمركز الأحداث عن الراشدين بأدراج حالات جديدة يترتب عليها تقديم الأحداث و عرضهم على المحاكم ولكن الذي يقصد من وراء ذلك هو توسيع نطاق رعايتهم لكي تشمل كافة حالات السلوك غير المتوافق اجتماعياً .

المحاضرة الثانية
صلة علم الإجتماع الجنائي بالعلوم الأخرى

تعريف علم الاجتماع الجنائي :-

- ❖ يعرف علم الاجتماع الجنائي في أبسط تعريفاته بأنه فرعاً من فروع علم الاجتماع وأنه بذلك يعتبر تطبيقاً لنظريته علم الاجتماع و منهجه في ميدان الانحراف و الجريمة
- ❖ يعرف أيضاً علم الاجتماع الجنائي بأنه العلم الذي يشارك غيره من العلوم مثل علم النفس الجنائي و علم الاجتماع القانوني في السعي لفهم أسباب السلوك الانحرافي محاولاً فهم وعزل ، تفاعل العوامل المختلفة التي تدفع ببعض الناس الي اقتراف بعض
- ❖ الأفعال الانحرافية وذلك بغية الوصول الي قوانين عامه حول انماط السلوك المضاد للمجتمع و العوامل الدافعه اليها وذلك بهدف علاج الجاني و تقليل حدوث الفعل الانحرافي وبذلك ينصب اهتمامه على محاوله ايجاد الطرق و الوسائل

صلة علم الاجتماع الجنائي بالعلوم الأخرى

- ❖ بحث علماء كثيرون من ذوي الاختصاصات المختلفة، في ميدان علم الاجتماع في ميدان علم الاجتماع الجنائي وبذلك اختلف كثير منهم في نسبته إلي علم معين.
- ❖ فعلماء الإجرام وعلماء القانون اعتبروه فرعاً من علم الإجرام حيث أنهم يرون أن علم الجريمة مجموعة من الدراسات التي تدور حول الجريمة و يتفرع إلي فروع :-

✓ علم الإجرام

✓ علم العقاب

✓ علم التحقيق الجنائي .

ومن ثم قسموا علم الإجرام إلي قسمين :-

➤ علم إجرام فردي، ويدرس أسباب الجريمة من الناحية الفردية وينقسم هذا العلم إلي:-

✓ علم البيولوجيا الجنائي.

✓ علم النفس الجنائي.

➤ علم الاجتماع الجنائي و يسمى في بعض الأحيان علم الإجرام الإجتماعي .

➤ وهو يدرس أسباب الجريمة من الناحية الإجتماعية .

كذلك نسب علماء الاجتماع علم الاجتماع الجنائي الى علم الاجتماع واعتبروه فرعاً من فروعهِ. إن الاختلاف علي أنتساب علم الاجتماع الجنائي إلي أي من العلوم الأخرى لا يقلل من قيمته ولا يلغي وجوده كعلم مستقل بذاته له صلة وثيقة للعلوم الإجتماعية والعلوم الجنائية. إن علم الاجتماع الجنائي، كما يراه علماء الإجرام، فرع من علم الجريمة. وعلم الجريمة أستعان بعدد من العلوم الطبيعية، كعلم الطب، والطب النفسي والعقلي، وعلم وظائف الأعضاء، وعلم الوراثة وعلم الكيمياء، وعلم الحياة.

وهذه العلوم ساعدت على إيجاد ((النظريات البيولوجية)) في علم الإجتماع الجنائي وتحديد علاقته والسلوك الإجرامي مع حالة الإنسان العضوية والعقلية. ونظراً للارتباط بين علم الجريمة وعلم النفس، فقد خرج علم جديد يسمى ((علم النفس الجريمة)) وهو علم يبحث في قدرات المجرم العقلية، ومظاهر تفكيره، وظواهره النفسية المختلفة. كما أن ارتباط علم الإجرام بعلم الإجتماع وعلم النفس، نتج عنه علم ثالث هو ((علم النفس الإجتماعي)) حيث يتهم هذا العلم بدراسة تأثيرات المجتمع على شخصية الفرد. ومن ناحية صلته بعلم الجريمة فإنه يدرس شخصية المجرم، من واقع صلاته بالآخرين، والظروف الإجتماعية المحيطة به، لمعرفة طبيعة هذا الإنسان، ومن ثم وضع الخطط لعلاجها وتقويمها وتأهيلها.

الفصل الثاني

الجماعات الأولية والسلوك الاجرامي

- ❖ عملية التفاعل بين الفرد و المجتمع الذي يعيش فيه عملية ذات اهمية في بناء سلوك الفرد و شخصيته منذ ولادته حتى نهايته وهو ما يسمى بالذات الاجتماعية انها عملية بناء مستمرة و يشير اليها علماء الاجتماع بعملية التطبع الاجتماعي او التنشئة الاجتماعية
 - ❖ ان الوسط الاجتماعي ذو اهمية بالنسبة للشخص فالهدف الاول هو بناء شخصية الفرد بصفه مستمرة والهدف الثاني هو ضبط ونتيجه سلوك الانسان تبعا للحياة الاجتماعية المحيطه به
 - ❖ يخضع الفرد الي عدة مؤثرات لتكوين الشخصية كالعائلة و المدرسه و الاصحاب في الشارع و الاصحاب في العمل و النوادي وغير ذلك من سبل الاختلاط المؤثرات الخارجية للبحث في السبب الاجرامي فان علماء الجريمة يبحثون من خلال تعدد العوامل و الاسباب و الغالبية منهم لا تهمل دور الوسط الاجتماعي ذا العوامل الكثيرة المتداخلة ذات الاثر على سلوك الانسان
- هناك اراء لاسباب السلوك الانحرافي منها :-

- 1- ان الانحراف في السلوك هو نتيجة مخالطه تفضليه كما يراها بعض الباحثين يكون نتيجة تعلم السلوك الاجرامي عن طريق تعلم طرق ومبادئ خاطئه او عن طريق الانتماء الي اشخاص معينين يحفزونهم على ارتكابها رغم التنشئة الاجتماعية قد تكون جيدة
 - 2- القصور في التنشئة الاجتماعية لكون الفرد يفتقر الي معرفه اهمية القيم الاجتماعية التي تحيط به فتكون النتيجة مخالفتها وهذه المخالفه هي انحراف عن عادات و تقاليد ونظم اتفق عليها عن طريق المجتمع ومخالفتها تعتبر جريمة
- وهناك اخرون يرون ان سبب السلوك الاجرامي ناتج عن سوء توافق في الشخصية يعزى هذا الي التنشئة الاجتماعية الخاطئه القاصرة او نتيجة اضطرابات عقليه ذهانيه او نفسيه عصائيه ان الوسط الاجتماعي او التنشئة الاجتماعية ذات اهمية فيما يعرف بالشخصية الاجرامية فذا تربى الطفل في وسط اجتماعي غير سليم وذي مفاهيم اجتماعيه خاطئه فيما يتعلق بالشرف و الاخلاق و العدل و الولاء و الصدق وما شابه ذلك فقد يتجه الي سلوك اجرامي غير مدرك ان ما قام به انما هو انحراف في السلوك وذلك لرداءه تنشئته في الوسط الاجتماعي الذي اخفق وقصر عن ارشاده الي الطرق القويمه التي ترشده الي ما له وما عليه وتدله على ما يعتبر تدخلا في شئون الغير ومخالفا للنظم و القوانين الاجتماعية هذا بالاضافه الي ان الفرد اذا خالف نظاما من نظم المجتمع فانه يصبح مطاردا من رجال الامن وقد ينتمي الي جامعه من نوعه تشبع ميوله و رغباته وتصبح هذه الجماعه ذات اهداف اجرامية تكون شخصيه الفرد قد تبلورت و تأثرت بالطابع الاجرامي

اولا الاسرة ودورها في سلوك الفرد:

ان الاسرة مسئوله عن بناء شخصيه الطفل وبالتالي عن نمط سلوكه وقد ذكر باحثون اخرون ان الاسرة مسئوله عن تكوين اخلاقيات الفرد بوجه عام وعن غرس صفات الصدق والاخلاص و الامانه وبقية القيم الاخلاقيه الاخرى في نفسه وهناك دراسات كثيرة تناولت اسباب الجنوح وعلاقته بالاسرة وكذلك دور الاسرة المتفككه بالانحراف السلوكي وبعض هذه الدراسات يرى ان الاسرة المفككه لها دور فعال في تكوين السلوك الاجرامي لدى الطفل وبعضها يرى خلاف ذلك ووجود الطفل في بيئه اسريه غير ملائمه ربما يكون من الاسباب ذات العلاقه الوطيده في ايجاد البيئه الملائمه للانحراف السلوكي ولكن هناك

عوامل أخرى تساعد على الانحراف وهو مدى استجابة الطفل لتلك الظروف ان الانسان بطبيعته التركيبية النفسية يختلف من شخص الى اخر لهذا نجد ان استجابة كل فرد للعوامل الخارجية في حاله الاسرة هذه متباينه واذا اخذنا الاسرة كوحده وجدنا انها تعيش حسب نظم وعادات وتقاليدها فمن تأديده واجباتها على الوجه الاكمل

ومن ضمن هذه الانظمة الضبط و التحكم في افراد الاسرة وقد اكد كثير من الباحثين ان الانحراف السلوكي يتزايد كلما قل الضبط ان الضبط و التأديب له ايجابياته كما ان له سلبياته فنوع ودرجه الضبط و التأديب لها علاقه قويه بدرجة تأثيرها على الفرد فالضبط المشفوع باللين و التفهم ربما يكون تأثيره ايجابيا على سلوك الفرد اما القسوه و عدم التفهم للطفل ربما يؤثر تأثيرا سلبيا عليه و القسوة ربما تصلح لبعض الاطفال ولكن مردودها وقتي ويكون تأثيرها على نفسه الطفل في النهايه شديدا وربما نتج عن ذلك تكوين البغض و العداوه في نفس الطفل تجاه الوالدين

هناك دراسات اخرى ترجع انحرافه الاطفال الي انحراف الوالدين فالطفل مقلد ممتاز وهو يتأثر بكل ما يحيط به من سلوك وبالتالي فهو يقلد سلوك والديه ويحذو حذوهم في هذا المجال فاذا كان سلوكهم مستقيما فالطفل بلا شك سوف يقتدي بسلوكهم الحسن واذا كان سلوكهم شاذ فتأثير ذلك عليه ايضا لابد حاصل ومن الاشياء السلوكيه التي يتأثر بها الطفل المسكرات و المخدرات و السلوك الجنسي الشاذ و الجرائم الاجتماعيه

ومن الصفات العامه للأسر المتفككه ذات العلاقه بجنوح الفرد الاتي :-

- 1- البيوت التي يكون بعض افرادها من ذوى الميول الاجراميه او الذين تتوفر فيهم ظاهرة تناول المشروبات الكحوليه
- 2- اذا كان الوالدان او احدهما غائبا بسبب وفاة او طلاق او هجر
- 3- انعدام الضبط الاجتماعي في البيوت
- 4- اذا كان التحكم المطلق في العائله بيد شخص واحد او كان فيها تحيز في المعامله بين الافراد او اذا كانت الاسرة لا تهتم بافرادها
- 5- اذا كان هناك تعصب عنصري او ديني بين افراد الاسرة
- 6- الاسرة المعوزة لاي سبب

وفي دراسه اخرى تمت دراسه سبب جنوح الاحداث فوجدا ما يلي :-

- 1- عند مقارنة الاطفال الجانحين مع غيرهم وجد ان الجانحين اكثر تغييرا لبيوتهم من غيرهم
- 2- الاطفال الجانحون يسكنون في بيوت غير صحيه ومزدحمه بالسكان
- 3- الاولاد المنحرفون لا يعيشون مع الوالدين لاي سبب
- 4- ان الاولاد المنحرفين لا يحترمون والديهم ولا يحترمون عادات وتقاليده الاسرة
- 5- تمتاز البيوت التي ينتمي اليها ذوو السلوك المنحرف بالتفكك و الافتقار الي القيم و الاخلاق وضعف الضبط وعدم وجود اساليب للترويح عن النفس في المنزل
- 6- يكون حجم اسرة الجائح في الغالب اكثر من غيرها عددا كما يكون هناك عدا بين افراد الاسرة نفسها وبينهم وبين الاقارب

لقد ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اهميه معاملته الاطفال ووضح ان المساواه بينهم في العطف و الحنان لها تأثير على نفسه الطفل وبالتالي على سلوكه السليم في المجتمع كما اوضح اثر عدم المساواه فيما بينهم و اثر افتقارهم العطف و الحنان وما يترتب على ذلك من انحراف في سلوك الطفل في مجتمعه

ثانيا دور الحي في السلوك

❖ يقصد بالحي المنطقه التي يقطن فيها الفرد مع من فيها من الجيران

❖ ان كثيرا من البحث قد درست علاقته الحي بالانحراف السلوكي على اساس ان الانحراف في السلوك حصل نتيجة لتفاعل طويل بين الفرد والظروف الخارجيه وبين الفرد و الافراد الاخرين وفي دراسه تناول فيها خمس اخوه اشقاء عرفوا بتاريخهم الاجرامي كيف ان الحي لعب دورا مهما في سلوكهم الاجرامي وقد وصف هذا الحي بأنه منعدم التنظيم الاجتماعي وهو حارة فاسده شجعت المنحرفين على ارتكاب الجريمة حيث ان كثيرا من ساكني الحي يحترمون المجرم و يعتبرون عمله نموذجا للرجوله

عناصر الحي الفاسد:-

- 1- الحي المزدهم بسلطان فقراء الذي تنتشر فيه الرذيله
- 2- الحي الفقير جدا الذي تحدث فيه السرقات البسيطه كجزء من الحياه اليوميه
- 3- الحي المغلق طبيعيا الذي توجد فيه فوارق اجتماعيه
- 4- الحي الذي يسكنه افراد غير متزوجين وغير متجانسين ومن اقلية متعدده
- 5- حي لاقلية معينه من البشر
- 6- الحي الذي تكثر فيه الجرائم الجنسيه وطرق الابتزاز
- 7- احياء عاده تكون ريفيه يستخدمها المجرمون للاختفاء فيها احيانا و احيانا يستخدمونها مسكنا سريا لهم

ووجود الاطفال في مثل هذا الحي الفاسد يمهد للطفل شتى سبل الانحراف وفيه يستطيع السارق ان يتخلص من سرقة ببيعها دون خوف و المجرم يستطيع ان يجد ملاذا يلجأ اليه بعيدا دون خوف او خجل لكون ذلك اصبح جزءا من حياتهم اليوميه الحي هو حلقه الاتصال بين الاسرة و المجتمع وهي تخضع خضوعا مباشرا لظروف الحي فاذا كان الحي فاسدا فان تأثير ذلك على افراد الاسرة سيكون كبير الاحتمال لانه يرسم للسكانين نموذج الحياه اليوميه

ثالثا دور الرفقه في السلوك :-

يختار الطفل عاده اصدقاء يقضي وقت فراغه معهم وهو يختار منهم من تتفق ميولهم مع ميوله وقد يختبر الفرد سواء اكان طفلا او شايئا مدى قدرته على تخطي الحدود التي رسمت داخل الاسرة وهذه هي اول نزعه استقلاليه يتحدى بها السلطه الاسريه ويحدث ذلك من خلال قوة الجماعه الجديده فالطفل يحاول تقليد من هو اكبر منه ووجود الفرد بين اصحاب اللعب يقود الي الولاء و الطاعه و الي التعصب لهذه الجماعه و الدفاع عن قواعد هذه الجماعه

وقد اوضحت بعض الابحاث ان ظاهرة الجنوح في مناطق الانحراف تكون ظاهرة اجتماعيه اي ان الفرد قليلا ما يرتكب جريمه بمفرده فالاحداث غالبا يكونون مع بعضهم بعضا يشاركون في اعمالهم معا وهذه الجماعات يطلق عليها العصبه وهذا لا يعني ان نشاط اي عصبه هو نشاط انحرافي ان عصبه الاطفال الجانحين تنصف بالتنظيم و التعاون و المشاركه و الولاء اذ ان لها قائدها وكلمات سرية يتداولها افرادها فيما بينهم وكما ان لهم اماكن معينه لعقد اجتماعاتهم ولهم نشاط اجرامي غير محدود

فالعصبه الجانحه لا تعني بالضرورة جماعه اللعب ذاتها اذ ان لكل منها تركيبها الخاص فجماعه اللعب تعتمد على مقدره ونوعيه الرقابه العائليه وكذلك المجتمع بخلاف العصبه الجانحه فهي جماعه لا تخضع لاي سيطرة او رقابه ان عصبه الاطفال الجانحين غالبا تكون حلقه الانتقال من عالم الجانحين الي عالم المجرمين المحترفين وكلما تقدم الزمن بانتماء الطفل لعصبه المنحرفين كلما زاد احتمال اتصاله بالمجرمين البالغين ومن ثم يسهل استخدام الحدث في تنفيذ اعمال اجراميه كالنشل وتمرير العمله المزيفه و التسول وهذه العصابات تقوم بتدريب افرادها على وسائل العنف و العدوان

المحاضرة الثالثة تنميط الأفعال الإجرامية

• الفصل الرابع تنميط الأفعال الإجرامية

أخذت عملية التصنيف والتنميط في مجال الظاهرة الانحرافية مسالك متعددة إذ أنها بدأت بمحاولة تصنيف المجرمين حسب نوع الجرم بالذي يرتكبه الشخص. ثم أخذ بعد ذلك يتطور و يقاوم علي أساس التوجيه الشخصي للمجرم أي طبقاً للحالة الجنائية في الفعل. هذا بالإضافة إلى محاولة القائمة أو جنحة أو جناية و طبقاً للجزاء المتبع بالنسبة لكل حالة ومدي شدته. رد الفعل الإجتماعي والتصرف حيال الفعل ودرجة خطورة الفعل الإجتماعية. وذلك ما حدث في دراسة المعهد الدولي لعلم الإجرام والخاصة برد الفعل الإجتماعي للانحراف. ولا شك أن ذلك يقتضي منا أن نعطي للتنميط والتصنيف فدرا من الإهتمام بدراسته علي أساس تحديد التصنيف في ضوء الاتجاهات القديمة وبعض الاتجاهات المعاصرة التي أقامته حسب الاتجاهات السائدة والتي ربطت بين المجرم و نمط شخصيته. ثم التصنيف علي أساس التوجيه الشخصي للأفعال الإجرامية ثم التصنيف علي أساس التفاعل بين عناصر البناء الإجتماعي و درجة الخطورة الإجتماعية للفعل.

➤ ومن ثم يسير تحليلنا لعملية التصنيف و التنميط تلك فصار يستهدف تحديد:-

✓ مشكلة تنميط الأفعال الانحرافية والمجرمين.

✓ اتجاهات تصنيف المجرمين.

✓ اتجاهات الأفعال الانحرافية.

• أولاً: مشكلة تنميط الأفعال الانحرافية و المجرمين

من الصعوبات التي نواجهها في مجال علم الإجتماع الجنائي أن عملية تنميط الأفعال الانحرافية تواجه بصعوبات عديدة منها تنوع الأساس الذي يعتمد عليه في عمله التنميط. وإذا ما كنا تنميط الأفعال علي أساس نوعية الأفعال ودرجة تماثلها كأن نمط الأفعال من حيث كونها جرائم إعتداء علي النفس. أو علي المال أو علي الممتلكات أو أنها جرائم تتعلق بالأخلاق و الآداب العامة أم أنها جرائم ذات طابع دولي. أو أن نمطها حسب رد فعل المجتمع لتلك الأفعال بالقياس لخطورتها و التصرف حيالها. أما بالنسبة لخطورتها الإجتماعية والضرر المترتب عليها فذلك ما يعكس الاتجاه العام في معظم القوانين الدولية والتي تقيم تصنيفاً للأفعال من حيث خطورتها بتوزيعها بين مخالفة و جنحة و جناية . علي أساس أن المخالفة تعكس أبسط صور الأفعال الانحرافية خطورة في حين أن الجناح تمثل الأفعال ذات الخطورة الإجتماعية المتوسطة أما الجنايات فتعكس الخطورة الإجتماعية الجسمية . والواقع أن مشكلة تنميط الأفعال وتصنيف المجرمين ذات دلالة بالغة في مجال علم الاجتماع الجنائي. إذ أنها تشير لمدي التحكم والسيطرة علي زمام البحث في مجال الأفعال الإجرامية والذي يشير بدوره لمدي وضوح الرؤية سواء كانت بين العلماء القدامي أو المحدثين. إلا أن التنوع والتعدد في فئات المجرمين وفئات الأفعال أرتبطت بتعدد العلماء وذلك يشير لقضية خطيرة مؤداها أن الاتفاق بين العلماء على أساس تصنيفي موحد أمر غير وارد. ومن ثم نواجه العديد من المشاكل عندما نتناول بالدراسة صور الأفعال و فئات المجرمين لانه قلما يوجد عدد من الدراسات تسير علي نهج واحد في هذا المضار. هذا فضلا عن تحكم مشكلة قياس تكلفة الجريمة و الانحراف و التي لا يمكن أن تنهض الا عل أساس تصنيفي سليم لفئات المجرمين و فئات الأفعال الانحرافية. وإذا ما أدركنا أن نحدد معني التصنيف نجد أنه بمثابة العملية التي تستهدف تجميع الأشياء في فئات علي أساس اكتشاف الخواص العامة التي تجمع بينها وذلك ما تضمنه معني التعريف الذي سارقه رينز D.Runs لمفهوم التصنيف

• ثانياً : اتجاهات تصنيف المجرمين

وفي ضوء ذلك نجد أن محاولة العلماء لوضع الأفعال الانحرافية والمنحرفين في فئات لا تتوقف. إذ أنهم بدعوا ذلك منذ فترة بعيدة في تاريخ البحث في مجال الظاهرة الانحرافية بعمامة والظاهرة الإجرامية بخاصة ومن التصنيفات القديمة للمجرمين. تلك المحاولة التي قدمها لومبرورو في كتابه الإنسان المجرم حيث قيم المجرمين إلي الفئات الآتية:-

✓ المجرم بالميلاد (أي بالفطرة) .

✓ المجرم بالعاطفة .

✓ المجرم المجنون .

✓ المجرم بالعادة .

✓ المجرم بالصدفة .

وقد تعرض تصنيف لمبرورو هذا للنقد الشديد من قبل العلماء و بصفة خاصة من العالم الأنجليزي جورنج . ومن ثم جاءت بعض المحاولات تحت عنوان تصنيف المجرمين و التي قام بها لندسمث وودنهام . لتعرض بالنقد لمحاولات التصنيف السابقة و تنفيذ صلاحيتها كأداة للبحث وفي ضوء ذلك صنفاً المجرمين إلى فئتين أساسيتين علي طرفي متصل يمثل أحد أطرافه المجرم الإجتماعي The Social Criminal ثم يقرر ان وجود أنماط إجرامية أخرى تقترب و تبتعد عن أي من النمطين الأساسيتين الواقعت علي أطراف المتصل . حيث يميل بعضها للطرف الفردي مثل الجرائم العاطفية و جرائم الأزمات (أي التي ترتكب تحت ضغط الأزمات التي يتعرض لها الشخص). وطابع المجرم من هذا النوع أنه عرضي ولا يمثل الشخصية المستقرة ولا يكون منظماً و ليس له تحديد سالف في المحيط الإجتماعي للشخص. أما النشاط الإجرامي الذي يشبه إلي حد ما الجرائم المحترفة فأنها تميل إلي الطرف الإجتماعي للمجرمين وتتمثل في جرائم الخاصة White-Collar Crime الذي حددها عالم الإجتماع الأمريكي دون سذرلاند وهي الجرائم التي يرتكبها شخص يتمتع بمكانة إجتماعية و أقتصادية عالية و يستغلها في خدمة التنظيم و نشاطه المهني. ذلك لأنها لا نوضح لنا أي شي يتعلق بدوافع الإجرام ولا تساعدنا علي اقتراح العلاج الفعال ومن ثم أقاما تصنيفها. بالاستناد إلي الأغراض الجنائية و المساعدة العملية في تحليل الطرق المختلفة للعلاج . ومن أجل ذلك يصنف المجرمين ليس طبقاً لنوع الجريمة ولكن طبقاً للتوجيه الشخصي للمجرم. أما المؤلف (باويل هورتون) و (جيرالد لولي) فقد قدما تصنيفاً للمجرمين في مؤلفهما سيكولوجية المشكلات الاجتماعية الذي نشر لأول مرة لنري من الجريمة ذات قينة علمية ضعيفة.

• مجرمون بدون ضحايا Nectimless Criminals

وهي مثل الأفعال الخاصة بالقمار والبغاء وتعاطي الحشيش والخمر والمخدرات والزنا والجنسية المثلية. بالإضافة إلي الأفعال الواقعة مباشرة علي نفس الفاعل مثل الانتحار ولا شك أن هذه الجرائم مختلفة عن جرائم المحترفين.

• المجرمين السيكيوباتيون Psychopathic Criminals

وتضم هذه الفئة جميع المجرمين الذين لا يستطيعون ضبط سلوكهم بطريقة مشروعة وذلك لسوء تكيفهم العاطفي. وبذلك يضاف لهذه الفئة من هم مصابون بالخوف المرضية وحالات عدم الإتران والاضطراب النفسي التي يترتب عليها أفعال إجرامية أو إنحرافية.

• المجرمون المؤسسيون Institutional Criminals

وتشير الجريمة المؤسسية لأفعال إجرامية معينة يتكرر حدوثها إلي الحد الذي تصير معه جزءاً من السلوك المعياري للجماعة في المؤسسات. وهي لا تعرف كجريمة من قبل مرتكبيها.

• المجرمون الموقفيون Situational Criminals

الواقع أن معظم سجون العالم تحتوي علي عدد من الأشخاص الذين ارتكبوا الفعل الإجرامس تحت ضغط ظروف قهرية. وهذا الفعل لا يتسق ولا ينسجم إطلاقاً مع حياتهم السابقة مثال ذلك يختلس embezzles ليدفع أجر عملية تجري لزوجته في ظروف مالية قاسية و كذلك رجال الأعمال الذين يشتهرون إفلاسهم بالتدسيس. وهؤلاء الأشخاص يعاملون من قبل المحاكم بروح اللين و التهاون خاصة إذا كانت حياتهم السابقة خالية من مثل المحاولات.

• المجرمون المعتادون Habitual Criminals

ثمة مجرمون تمارس الظروف سيطرة زائدة عليهم بسهولة ويستسلمون للأنفعال ومن ثم يسهل ارتكابهم مثل هؤلاء الأشخاص الجرائم بسهولة خاصة في ظروف الأزمات فيرتكبون أعمال السرقة أو يستخدمون العنف .

• المجرمون المحترفين Professional Criminals

ثمة فئة أخرى من المجرمين تمتهن الجريمة كوسيلة للعيش ومجرمو هذه الفئة لا يأتون من كونهم مجرمين كما أن جرائمهم مخططة ولذا قلما يقبض عليهم . وهم يثارون في استخدام أساليب ومهارات معينة لإثبات جدارتهم في ارتكاب السلوك الإجرامي. و الواقع أن محترفي الإجرام لهم خصائص عامة عديدة فهم يعرفون جيداً بأنهم مجرمون و يسعون لتنظيم أعمالهم بوعي في سلك الإجرام. كما أنهم يستمدون مركزهم و أحترامهم بعرض مهاراتهم في السلوك الإجرامي.وتعبر ملايسهم و عرباتهم الفخمة وغيرها من مظاهر عن مركزهم وهي بمثابة رموز لهذا المركز وهو عندما يخطط لجرائمه بإحكام لكي يكون عقابه مخففا إذا ما قبض عليه .

• المجرمون السياسيون Political Criminals

لاشك أن هذا النمط من المجرمين واضح في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث نجد أن الإجرام السياسي ذات معاني مختلفة وهي أعمال وأفعال سياسية تعرف وتعاقب باعتبارها جرائم. وذلك مثل نشر أخبار أو أنباء مغرضة أو إذاعة أنباء تعرض أمن البلد وسلامتها أو إصدار صحف معادية ومعارضة وإيجاد تنظيمات. معادية أو التحدث بأسلوب غير لائق للهيئة الرسمية. وقد أبرز هورن ولزلي بعض أنماط من الإجرام السياسي مثل الجرائم السياسية الرمزية و إثارة الفوضى و الرعب السياسي . هذا بالإضافة إلى الجريمة العادية السائدة في الولايات المتحدة والتي تنبئها بعض الطوائف والفئات مثل الزنوج واليساريين و غيرهم القلائل والمتاعب في المجتمع . والواقع أن هورن ولزلي يعتقدان أم مثل هذه الأنماط موجودة في الولايات المتحدة و تشكل نمطاً إجرامياً معيناً .

• ثالثاً: تنميط الأفعال الانحرافية

يعد تعريف كوهن للانحراف من أكثر التعريفات شيوعاً بين علماء الاجتماع. إذ يعرفه بأنه السلوك الذي يخرج علي التوقعات المشتركة والمشروعة داخل النسق الاجتماعي. كما أم سبروت ينظر للانحراف باعتباره متضمناً لمفهوم النظام ومن ثم يقرر سبروت أن فكرة النسق الاجتماعي راسخة في أذهاننا بتنظيماته المعيارية. وبذلك تتمثل دالة الانحراف في خروج بعض الأعضاء عن القواعد الاجتماعية، وأنماط السلوك المتوقعة ثقافياً. والواقع أن محاولة تصنيف الأفعال الانحرافية قد بدأت بمحاولة دور كايم لتصنيف صور الانحراف بالربط بينها وبين طبيعة البناء الاجتماعي وخاصة بتقسيم العمل والحالات الباثولوجية في المجتمع. ومن ثم حدد نوعين من الانحراف عما الانحراف الأنومي والانحراف الأناني. وفهمنا لصور الانحراف و أنماطه من دور كايم موجهاً بمعنى الانحراف عند إميل دوركايم موجهاً بمعنى الانحراف عند دور كايم والذي يمكن تحديده وفهمه في ضوء فرضيته بالنسبة للطبيعة البشرية المزدوجة. أو ثنائية الطبيعة البشرية و التي ترتبط بتقسيم العمل البشري وما يرتبط به من تربيئات وما يرتبط به من مطالب خاصة بطبيعة الإنسان و احتياجاته. وإذا ما حاولنا أن نستخلص من أعمال دور كايم أنماط الانحراف التي أوضحها تبين لنا أن هناك أنماطاً انحرافية ثلاثة هي:-

✓ الانحراف البيولوجي .

✓ العصيان الوظيفي .

✓ الانحراف الإيسكويدي (الانحراف المتمكن أو المتأصل)

وسوف نتناول كلاً من هذه الأنماط الثلاثة علي حدة إذ أنه في حالة تقسيم العمل العادي يمكن أن يكون الشخص مسايراً. وقد يظهر نمط الانحراف الأول في حالة تقسيم العمل المرضي فإنه يرتبط بصور الانحراف المتعلقة بالعصيان وبالانحراف الأسكويدي وذلك ما نعرض له فيما يلي :-

• الانحراف البيولوجي The Piological deviant

في المجتمع العضوي Organic Society لدور كايم يوجد تقسيم العمل التلقائي وقد يحدث الانحراف كظاهرة عادية. فالوعي الفردي يختلف بشكل كبير لان عمل المؤثرات الخبيثة والعوامل الموقفية مع بعضها ومع الوعي الجمعي القائم قد يؤدي لظهور أفعال انحرافية. وفي هذا الموقف يظل الانحراف ذات أداء وظيفي للنزعة الجمعية.

• التمرد و العصيان الوظيفي The Functional rebellion

والواقع أن أفعال أو أعمال العصيان الوظيفية تخرج عن الوعي الجمعي الحقيقي كما هو الحال بالنسبة لعملية ظهورها وبصفة خاصة :- العصيان الوظيفي الذي يمكن إعتباره كاستجابة رفض ضد تقسيم العمل القسري .

• الانحراف الإسكويدي The Skewed deviant

وهو يعكس حالة التنشئة الفردية غير الملائمة في المجتمع المريض وهذا النمط من الانحراف يرتبط بمصدرين الأنومي Anomie والأنانية Egoism أي النزعة الذاتية . أما الأنومي فيشير إلى نقص الترتيب والتنظيم وضعف الجمعي في حين أن النزعة الذاتية والأنانية تمثل الجانب الذاتي للفرد وكلا الجانبين بمثابة الظروف التي تدفع بالفرد للعمل متحرراً من الألتزامات عند الاستجابة وعدم الأكتراث و الانسحاب وهذا النمط يمكن أن يميز في فئتين أولهما الغبرية Altruistic والتي ناقشها دور كايم في بحثه حول الانتحار

المحاضرة الرابعة التفسير العلمي للظاهرة الانحرافية

● الفصل الخامس التفسير العلمي للظاهرة الانحرافية

من الأمور المتفق عليها بين علماء الاجتماع وعلماء الإجرام وعلماء النفس أن الانحراف بعامة والجريمة والفساد والجناح. بخاصة ما هي الإظواهر إجتماعية شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر الإجتماعية الأخرى. وهي بكونها ظواهر تعرف بأنها سلوك متكرر الحدوث و ينشأ بصورة تلقائية في ظروف وأحوال إجتماعية وشخصية وثقافية معينة. والسلوك ما هو إلا ذلك النشاط الذي يصدر عن الإنسان في علاقته ببيئته الإجتماعية والثقافية.

● أولاً: التفسيرات الجزئية للجريمة والانحراف

ولما كانت عملية التفسيرات تلك قد شغلت علماء الاجتماع وعلماء الإجرام وعلي مدي فترات تاريخية بعيدة. فإن وجهات النظر قد اختلفت بعض الشيء في تقديم التفسيرات الملائمة للسلوك المنحرف و الجريمة. والواقع أن أولى الدراسات العلمية للجريمة والتي أُنسبت بالطابع الإجتماعي هي تلك الدراسة التي قام بها العلامة البلجيكي كيتليه (Quetelet 1796-1874). حيث نشر عام 1832 تحليلات إحصائية تتعلق بتوزيع الجريمة حسب البيئة و طبقاً للمناخ و الفصول. والانحراف والجريمة بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الإنسان في إطار تفاعله مع الجوانب الإجتماعية والثقافية والأفراد في مجتمعه، وهي بمثابة صور للتكيفات المنحرفة في المواقف الإجتماعية التي يتفاعل معها الشخص . ومن ثم يكون لدينا مجالات ثلاثة أساسية لتفسير السلوك المنحرف و السلوك الإجرامي هي:-

٧ مجال الشخصية. ٧ المجال الثقافي. ٧ المجال الإجتماعي.

وهذه المجالات الثلاثة مجتمعية في توفير الظروف الملائمة لتفسير الظاهرة الانحرافية تفسيراً علمياً. إلا أننا قبل ذلك نعرض للتفسيرات الجزئية للجريمة و الانحراف كما ظهرت نظريات ترجع الجريمة إلي نظم وعوامل إقتصادية عام 1850 وهي التي أعاد عرضها الهولندي وليم بونجر (1876 – 1940 Willem Bongers) في أوائل القرن العشرين . ثم كانت أعمال لمبروزو بمثابة تحول جذري في مجال تفسير الجريمة حيث أوجه إلي الفرد وأرسي دعائم الاتجاه الأنثروبولوجي في علم الإجرام، وتصور بنظرية حول المجرم أنه قدم حلاً لمشكلة تفسير الجريمة بوضع نمط بيولوجي أساسي ونفسي تبعية وأعتبره أساساً لتمييز المجرم عن غير المجرم، وبذلك أصبح المجرم بالميلاد Born Criminal عند لمبروزو وهو ذلك الإنسان الذي فيه أرتداد إلي الإنسان الأول و أنه بمثابة التجسيد الحاضر للمخلوق القديم .

● ثانياً: العوامل البيولوجية والنفسية في تفسير الانحراف والجريمة

شهد القرن التاسع عشر رواجاً واسعاً بالنسبة للنزعة البيولوجية في تفسير الجريمة و الانحراف. وذلك يرجع في أساسه للتقدم الكبير الذي أحرزته العلوم و الدراسات العلمية الخاصة بوظائف الغدد في الجسم. وعلي هذا الأساس ، أى علي أساس النشاط الغددي في الجسم، ذهب البعض لتفسير السلوك العدواني وربطه بنقص في إفرازات بعض الغدد و اضطرابها. كما أن بعض علماء النفس قد ربطوا بين الجانب السيكلولوجي للشخص و نظام الرموز في الجسم ، وبذلك نجدهم يردون الحالات المرضية للشخص لحالة الغدد و مدي أدائها لوظيفتها ومن هؤلاء العلماء ((بندي)) Pende وروي و شهلاب وغيرهم ممن أقاموا علاقة بين الجانب النفسي. ووظيفة الغدد الصماء في الجسم وقد وجدت دراسات عديدة تؤكد علي بعض الخصائص الفيزيائية الجسمانية باعتبارها عوامل مشجعة للسلوك الإجرامي. ومن هذه الدراسات دراسة شلدن جلوك و الينور جلوك ، ودراسة جورج فولد و دراسة كرتزد فلورني. ومن ثم بدأ فرويد تحليله النفسي مركزاً علي عملية اللاشعور Unconscious والكبت Repression والتي تنتج عن الصراع النفسي وبذلك تكون الجريمة تعبيراً عن الطاقة الغريزية التي لم نجد لها مخرجاً إجتماعياً مقبولاً فتبحث لها عن مخرج غير مقبول إجتماعياً. وقد نما اتجاه التحليل النفسي في تفسير الجريمة علي يد أنصار التحليل النفسي أمثال كارن هورني و إيرك فروم. حيث دخلت اتجاهات التفسير في مسارات أخرى ربطت بين العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية التي تمارس تأثيرها علي الشخصية .

● ثالثاً: التفسيرات الاجتماعية للانحراف والجريمة

صاحب التقدم في مجال علم الاجتماع محاولة بعض علماء الاجتماع من الاستفادة بهذا العلم من حيث النظرية والمنهج في تقديم التفسير الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية المختلفة. ومنها مشاكل الانحراف والجريمة وجناح الأحداث وأيضاً مشكلة الفساد. وقد تزايد الاهتمام بهذه المشاكل إلى الحد الذي نجد الآن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي يقوم بها متخصصون في علم الاجتماع. صاحب التقدم في مجال علم الاجتماع محاولة بعض علماء الاجتماع من الاستفادة بهذا العلم من حيث النظرية والمنهج في تقديم التفسير الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية المختلفة ومنها مشاكل الانحراف والجريمة وجناح الأحداث وأيضاً مشكلة الفساد. وقد تزايد الاهتمام بهذه المشاكل إلى الحد الذي نجد الآن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي يقوم بها متخصصون في علم الاجتماع. وقد ترتب على تزايد هذا الاهتمام بين علماء الاجتماع تراكم التراث في هذا المجال حتى أصبح لدينا العديد من النظريات الاجتماعية والمفاهيم السبولوجية المتعلقة بالظواهر الانحرافية المختلفة ومن هذه المفاهيم التي تشكل بصورة عامة اتجاهات متميزة. علاقة السلوك المنحرف بالثقافة الفرعية والصراع الثقافي، وعلاقة الانحراف بالجماعات والضبط الاجتماعي وعلاقته بالتفاوت والضغط الاجتماعية والإغتراب، وعلاقته أيضاً برد الفعل الاجتماعي. وسوف نعرض لكل من هذه الاتجاهات على حدة في إطار أبحاث معين باعتبارها محاولة لتفسير الانحراف والجريمة والجناح والفساد في إطار فكري معين. وذلك تمهيداً لمناقشة المدخل السبولوجي لتفسير الظاهرة الانحرافية من الجانب الشخصي والاجتماعي والثقافي.

● صراع الجماعة وتفسير الانحراف

يحاول نصار هذا الاتجاه تفسير السلوك المنحرف في ضوء صراع الجماعة حيث أن بعض الجماعات الصغرى يناضل من أجل وضع أفضل وتحسن أحوالها وقد يكون البوليس هنا هو العدو وكذلك القانون بمثابة الوسيلة لممارسة الضغط حيث تشعر هذه الجماعة بأنها لم تنل منها إلا أجابات محدودة صراع الجماعة وتفسير الانحراف وهم بذلك يشيرون إلى الأفعال الإجرامية العديدة التي ترتكب في عملية صراع الجماعات مثال ذلك النقابات والأدوية... الخ. والواقع أن نظريات صراع الجماعات قد تساعد على تفسير بعض أنواع الجرائم إلا أنها لا يمكنها أن تفسر جميع أنواع الأفعال الإجرامية وكذلك الجرائم والانحرافات الفردية التي يصعب تفسيرها في سياق صراع لجماعة.

● نظريات الضبط وتفسير الانحراف والجريمة

ثمه اهتمام واضح في الوقت الحاضر بنظريات الضبط الاجتماعي وقد ظهر هذا الاتجاه كرد فعل لموقف علماء الإجرام الذين لم يتوصلوا بعد لرؤية عملية متكاملة لتفسير الجريمة والانحراف. وتؤكد تلك النظريات على أبعاد نظرية أساسية في تفسير الجريمة والانحراف بعمامة وبوجه خاص على أنساق القيم المنحرفة. وذلك ما أوضحته كتابات كل من " هورتن ولزلي " بالإستناد إلى عدد من الدراسات الحديثة التي خلصت بأن جناح معظم الجانحين بمثابة انفصال واع عن معايير الأخلاقية.

● تطور الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الانحراف والجريمة

من المحاولات المتطورة في تفسير الانحراف والجريمة محاولة كل من ريتشارد كلوارد وليود أوهلن في دراستهما للانحراف. والفرصة نظرية العصابات الجانحة حيث حاولا أن يقيما وحدة فكرية بين معارين اجتماعيين مبكرين لتفسير الجريمة هما. الأنومي anomie (تصدع المعايير) والذي يهتم بأصل الانحراف وهو المفهوم الذي ساقه دوركايم وتناولته بالتطور روبرت ميرتون ، والمخالطة المغايرة differential association لسندر لاند و الذي يركز على تناقل أساليب الحياة المنحرفة وهما يختلفان عن ميرتون في عدة جوانب أساسية.

● خامساً: الأعتراب و تفسير الانحراف و الجريمة

وقد صدرت نظرية أخرى قائمة علي التأليف بين أكثر من اتجاه فكري في تفسير الجريمة والانحراف. وكان جون نتلر أول من حاول استخدام مفهوم الإعتراب في علاقته بالجريمة مؤكداً علي علاقته الوطيدة بالانحراف و الجريمة . والأعتراب مفهوم تجريدي عام يشير لحالات الانفصال عن القيم والمعاني والمعايير ويتحدد من خلال مفاهيم إجرائية متعددة تتمثل في:-

- ✓ فقدان السيطرة نتيجة لغياب المعرفة والأرادة القادرة علي التأثير في محيط الاجتماعي للشخص .
- وفقدان المعني ويتمثل في غياب الهدف والموجة الأساسي للحياة بحيث تصير الحياة بلا معني أو هدف واضح.
- وفقدان المعايير ويعني الانفصال عن المعايير أو تصدع بناء المعايير التي توجه سلوك الأشخاص.
- ثم الأعتراب الاجتماعي بمعني الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافياً.
- ثم الأعتراب النفسي ويتمثل في انفصال الشخص عن ذاته الحقيقية والتكيف مع ذلك الوضع بحالات من الأنسحاب والعصيان .

وهذه الابعاد الخمسة للأعتراب والتي حددها ملفن سيمان في تحليله لمعاني الأعتراب مترابطة ومتبادلة التأثير مع بعضها البعض واتضح ذلك في تفسير ظاهرة الاغتراب وربطها بالظواهر الاجتماعية الاخرى . ويمكن تناول ظاهرة الاغتراب وعلاقتها بصور الانحراف والجريمة من خلال ثلاث مداخل هي المدخل الشخصي والمدخل الثقافي والمدخل الاجتماعي وذلك فيما يلي :

● المدخل الشخصي وعلاقته بالاعتراب

يرى هذا المدخل أن المشاكل الاجتماعية تنبع من ظروف فردية معينة منها ما يتعلق بفشل الشخص في استيعاب الاتجاهات الدارجة والعادات والاهداف والقيم وهذا الاجرام ينظر له باعتباره انحرافا شخصيا والذي يشير الى ان الشخص المنحرف الذي فشل في تكوين احكام القيم والعادات الامر الذي يترتب عليه وجود أشخاص غير متواقفين اجتماعيا

المحاضرة الخامسة تعريف الجريمة

النظريات الاجتماعية في سبب الجريمة

الفصل الأول تعريف الجريمة

- للجريمة عدة تعريفات مختلفة من دستور إلى آخر ومن علم إلى آخر.

فكرة الجريمة لا تتغير في جوهرها بل تتغير صورها وتتعدد بحسب المصدر الذي وضع الأوامر والأنظمة. وسوف نتعرض لتعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية وتعريف الجريمة الاجتماعية ثم تعريف المجرم في قانون العقوبات

أولاً: تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية

أصل كلمة جريمة من جَرَمَ بمعنى كسب و قطع، و يظهر - كما ذكر المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة - أن الكلمة أستمّلت قديماً لكسب المكروه غير المستحسن.

فكلمة جَرَمَ يراد بها الحمل علي فعل حملاً أثماً.

فقوله تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم علي ألاّ تعدلوا ، أعدلوا هو أقرب للتقوي).

أي لا يحملنكم حملاً أثماً بغضكم لقوم علي ألاّ تعدلوا معهم .

وبذلك أصبحت كلمة جريمة تطلق علي ارتكاب كل فعل يخالف الحق والعدل.

كما أشتقت من هذه الكلمة كلمة إجرام و أجرموا كما قال تعالى : (إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون).

أن هذا التعريف تعريف عام حيث يعم كل معصية، لذا فإن الفقهاء ينظرون إلي المعاصي من ناحية سلطان القضاء عليها، وما قرر لها من عقوبات دنيوية.

وهم يصفون أسم الجرائم بالمعاصي، وما قرره الشرع لها من عقوبات فيقول الماوردي في تعريف الجريمة:-

✓ إنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير

✓ وهذا التعريف ربما يختلف في ظاهرة عن تعريف القانون الوضعي في التعزير

ومن الواقع هذا التوضيح يتبين أن الجريمة هي فعل الأمر الذي لا يستحسن ولا يستهجن.

وبمقتضي روح الشرع، فإن أوامر الشريعة مستحسنة لاتفاقها مع الفعل الحسن، لذلك يعتبر عصيان الله وأرتكاب ما نهى عنه جريمة.

- ومن الواضح هي عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع، حيث يكون مرادفاً لتعريف الفقهاء للجريمة، بأنها إتيان فعل محرم متعاقب علي فعله، أو ترك فعل واجب معاقب علي تركه.

ثانياً: التعريف الاجتماعي للجريمة

اتفق كثير من علماء الاجتماع وكذلك بعض رجال القانون علي أن الجريمة ((ظاهرة إجتماعية)) وأن ما أعتبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال وأعمال أفرادها، سواء عاقب عليه القانون أم لم يعاقب.

أي أن المعيار إلي الاستقامة أو عدمها راجع إلي معيار إجتماعي لا إلي معيار قانوني.

وقد قيل: إن الجريمة هي ((كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة))
كما قيل: إنها ((كل فعل يتعارض مع الأفكار و المبادئ السائدة في المجتمع .
في التعريف عقوبة لم ينص عليها في الكتاب أو السنة بقدر محدد.
ولكن بالتمعن في التعريفين نجدتهما متفقين في الجملة، لأن هدف التعزيزات هو منع الفساد ودفع الضرر.
وهذا له أصل في القرآن و السنة مثال لذلك قوله تعالى : {ولا تَعَثُوا في الأرض مفسدين } .
وقول النبي ، صلي الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " .
فقد أدرك (جاروفالو - Rafaele Garofalo) أن المجتمع هو الأساس لتجريم أي فعل يرتكب.
أي أنه اعتمد في تعريفه للجريمة علي معيار إجتماعي.
ومن تحليلة لعواطف المجتمع التي تثار من خلال تصرفات إنسان ما أدرك و خرج بنوعين من الجريمة:-
✓ **جريمة طبيعية:** متفق علي تجريمها في المجتمعات في كل زمان و مكان ، لتعارضها مع العاطفة ((الشفقة))
وعاطفة ((الأمانة)) مثل الاعتداء علي الأشخاص، وجرائم الاعتداء على الأموال .
✓ **جرائم مصطنعة:** وهي جرائم ضد ((العواطف غير الثابتة)) أي العواطف القابلة للتحول ، كالعواطف الدينية ، و
الشعور بالحياء ، وحب الوطن. وقد أهتم (جاروفالو)
بالجرائم الطبيعية دون الأخرى، ولكن هذه الفكرة تعتمد علي نوعين من العواطف: الأمانة والشفقة، وهما ليستا متشابهين
عند المجتمعات في كل زمان ومكان، فقد لاقت هذه الفكرة أنقاداً قوياً.
كما أن إبعاده للجرائم ((المصطنعة)) عن مجال علم الإجرام يترك أفعالاً تعتبر جرائم، كالجرائم ضد أمن الدولة،
والجرائم الماسة بالعقائد، والمخالفة لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.
كما أن (إهرنج - Ihering) العالم الألماني يعرف الجريمة بأنها فعل ينطوي علي تعريض شروط حياة الجماعة للخطر،
نص عليه المشرع ورتب له عقوبة.
ويعرف أنصار العوامل الاجتماعية " الجريمة " بأنها ((سلوك مضاد للمجتمع)) وهو يضر بالمصلحة الاجتماعية
للمجتمع.
أما (سنرلاند - E.Sutherland) فقد عرف الجريمة بأنها ((سلوك تحرمه الدولة لضرورة بها ، ويمكن أن ترد عليه
بعقوبة)).

ثالثاً: الجريمة في قانون العقوبات

تعرف الجريمة بأنها ((فعل أو أمتناع يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاء جنائياً))
والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك، آمرين عن فعل بعض الأشياء، وإتيان بعضها الآخر.
والأحكام المشروعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياساتها، غير أنه ليس من الضروري أن
تتفق هذه التشريعات مع الاعتبارات الأخلاقية والدينية والاجتماعية للمجتمع.
فهي قد تتطابق معها في بعض الأحيان أو تختلف معها في أحيان أخرى.

فمثلاً بعض الدول التي تطبق القوانين الوضعية لا تجرم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة، إذا لم يكونا متزوجين، بينما تكون هذه العلاقة معارضة لتعاليم الدين والأخلاق.

- والقوانين الوضعية غالباً ما تقسم الجرائم حسب درجة خطورتها إلى ثلاثة أنواع:-

1- الجنايات 2- والجنح 3- والمخالفات.

نقد الطريقة القانونية

- عدم استطاعة التعريف شمول الحقائق الإنسانية والاجتماعية لأن وجودها سابق للقانون.
- دراسة الجريمة من الناحية القانونية فقط يجعل مفهومها ضيقاً لأن ذلك يمهّل الظواهر الاجتماعية كالدين والفكر والأخلاق.
- من خلال المجتمعات التي لا تتفق أحياناً مع شرعية القانون، لذا نجدهم يرتكبون الأشياء التي حرّمها القانون .
- يمهّل القانون تجريم بعض الأفعال رغم خطورتها علي المجتمع كالجرائم السياسية والاجتماعية وما شابه ذلك .
- في نظر القانون، الإنسان غير مجرم حتي يدان أمام المحكمة بارتكاب جريمة يجازي عليها القانون.
- وهذا بطبيعته يضيق من مفهوم الجريمة كما أنه ربما يلحق بالمجتمع نوعاً من الضرر.
- فبعض تصرفات الأفراد تكون ذات طابع خطير للمجتمع نظراً لأن هذا التصرف خارج عن نطاق مفهوم الجريمة في القانون فمن الصعب معالجة ووضع إجراءات مناسبة لحماية المجتمع .

المجرم في قانون العقوبات

- هو كل شخص ارتكب فعلاً يعتبر في نظر القانون جريمة. كما أن لفظ مجرم لا يطلق علي الفرد إلا إذا صدر بحقه إدانة من المحكمة بالحكم بشرط أن يكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه.
- وهذا التعريف لا يخلو من الانتقادات الموجهة له؛ منها كثير من الأفعال التي يعاقب عليها القانون الجزائي لا يعتبر مرتكبها مجرماً .
- فالسائق الذي لم يتقيد بإشارة المرور لا يمكن اعتباره مجرماً إلا إذا كان سلوكه ناتجاً عن عدم احترام للأنظمة داخل مجتمعه.

الفصل الثاني المجرم

- التعريف المحدّد للمجرم متوفر في القانون، غير أن هذا التعريف لا يرضي علماء الإجرام، لأنه يضيق عليهم المجال الدراسي لدراسة الإجرام.
- وفي الصفحات التالية من هذا الفصل سنتطرق إلي معني المجرم في نظر القانون والمجرم في نظر علماء الإجرام، وعلماء الاجتماع .
- بعض الأفعال لا يعتبرها القانون جريمة ولا يعاقب عليها. كبعض الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والجرائم ذات العلاقة بالفرد.
- بينما يعتبر المجتمع مرتكبي هذه الأفعال مجرمين أو منحرفين.
- فتعاطي المسكرات، والانتحار والربا، لا يعتبر مرتكبوها في نظر كثير من القوانين الجزائية مجرمين، بينما المجتمع يدرك خطورتها علي أعضاء المجتمع ويعتبرهم منحرفين عن سلوك مجتمعتهم.

- يلفت بعض الأفراد من قبضة القانون ولا يعتبرهم مجرمين ((بسبب التفسير الضيق لنصوص القانون الجزائي))
- أي أن كثيراً من الأشخاص يقومون بإخفاء أعمال غير مشروعة تحت مظلة الأعمال المشروعة مستفيدين من مبدأ التفسير الضيق للقانون الجزائي .

ثانياً: المجرم في نظر علماء الاجتماع

ينظر علماء الاجتماع إلى المجرم من ناحية إجتماعي.
و يقولون: إنه ((هو الشخص الذي يرتكب فعلاً يري المجتمع أنه جريمة))
ومن واقع هذا التعريف لا يعد كل من ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون مجرماً، فبعض الأفعال يري المجتمع أنها غير مضرّة لذا لا يجرمها.
وبالعكس يري المجتمع أن بعض الأفعال جريمة لخطورتها رغم أنها غير جريمة بنظر القانون.

ثالثاً: المجرم في نظر علم الإجرام

يطلق هذا التعريف علي كل شخص أتهم بارتكاب الجريمة، سواء أدين أم لم يدين، سواء قبض عليه أم لم يقبض عليه.
وتعريف علم الإجرام للمجرم في هذا الشكل هو أنه علم لا يستهدف من خلال دراسته سوي معرفة المجرم دون أن يترتب علي ذلك جوانب قانونية.
ولإعطاء الباحث القدرة علي دراسة المجرم دراسة وافية تهدف إلي خدمة المجتمع، يجب ألا يحدد عالم الإجرام في دراسة المجرم التي يعتبرها القانون مخالفة لنص القانون.
لأن ذلك يضيق مجاله في البحث العلمي.
لذا يجب أن يسمح له ببحث أي فرد يري من الفائدة دراسته في حدود البحث العلمي.
إن دراسة أي فرد حتي لو لم تثبت إدانته ربما تعطي عالم الإجرام فكرة ومعلومات واسعة عن حياة الفرد من ناحية رفاقة، ومحيطه السكني.
لأن بعض من لم تثبت إدانتهم لا يعني عدم اشتراكهم أو ارتكابهم للجريمة، ولكن ربما أن عدم ثبوت الجريمة عليه عائد لوسع حيلته وقدرته علي إخفاء معالم جريمته.
فالمجرم في علم الإجرام هو كل شخص أسند إليه ارتكاب الجريمة بشكا جدي، سواء أدانته القضاء نهائياً أو لم يدينه بعد.
وسواء قبض عليه أو عجزت الشرطة عن الوصول إليه، وسواء عرفت حقيقة أمره أو ظل سره مجهولاً.

النظريات الاجتماعية الأساسية في سبب الجريمة والعمليات الاجتماعية

- المدرسة أو النظرية هي أفكار منظمة تفسر سبب الجريمة والوسائل المتبعة في السيطرة عليها بطرق مختلفة
- يحتوي علم الجريمة على نظريات كثيرة وليس هناك نظرية واحدة يتفق عليها جميع الباحثين ،هناك نظريات تسير في اتجاه واحد والبعض الآخر يتخذ عدة اتجاهات في دراسة الجريمة وتقصى أسبابها

تصنيف النظريات

- صنفّت النظريات أو مدارس علم الاجتماع حسب التسلسل التاريخي

ويندرج وفق هذا التصنيف النظريات التالية :

1-المدرسة التقليدية

2-مدرسة الخرائط الجغرافية

3-المدرسة الاشتراكية

4-المدرسة النموذجية

5-المدرسة الاجتماعية

صنف نظريات علم الاجرام (دونالد تافت) الى ثلاث اتجاهات هي :

- 1- اتجاه ذاتي: يدرس شخصية المجرم من النواحي البيولوجية والفيزيائية والنفسية وغيرها
 - 2- اتجاهات موضوعية: تهتم بالظروف الاجتماعية والمادية للظاهرة الاجرامية
 - 3- اتجاه تعدد العوامل: ويربط بين الاتجاه الذاتي والاتجاه الموضوعي
- ويوجد عدة تصنيفات اخرى لنظريات علم الاجرام ذات افكار متفرقة وذلك بسبب عدم اتفاق العلماء على تفسير واحد للسلوك الاجرامى وبسبب هذا الاختلاف يمكن ان نرجع الانحراف الى الاسباب التالية :

1- العوامل الجغرافية

2- العوامل البيولوجية

3- العوامل النفسية

4- العوامل الاجتماعية

المدرسة التقليدية

اولا: المدرسة التقليدية القديمة:

نشأت في حوالى منتصف القرن الثامن عشر على يد سيزار دوبيكاريا وساهم في تأسيسها عدد من المفكرين منهم فيلانجرى _جيرمى بنتام _أنسلم فيورباخ

الافكار الاساسية للمدرسة التقليدية :

- 1- حرية الاختيار أى ان الانسان العادى فهو يملك عقلا واعيا و ارادة حرة وبذلك يستطيع توجيه سلوكه بدون قيود أو دوافع
 - 2- المنفعة : الانسان يوازن بين المنفعة التى سيجنيها من اى فعل والضرر الذى ينتج عنه فيختار الاكثر نفعا
- وهناك افكار اخرى للمدرسة هي :

- 1- الجريمة فعل آثم يسأل عنه المرتكب للجريمة إذا تم عن وعى و ارادة
 - 2- السلوك الاجرامى سلوك انساني يقوم به الانسان بكامل ارادته بعد مقارنته بين النفع والضرر المترتب على ارتكابه للجريمة
 - 3- المسؤولية إما ان تكون كاملة أو تكون معدومة وتحدد الوعى والارادة ولاوسط بين الاثنين
 - 4- يجب ان تكون العقوبة مقيسة بمقدار الضرر
 - 5- يجب المساواة في العقاب بين جميع الطبقات
 - 6- نددت بالعقوبات اللاإنسانية مثل التمثيل بالمجرم وتعذيبه بأى صورة وطالبت بالاستغناء عنها بعقوبات معتدلة
 - 7- وظيفة العقوبة هي الزجر والردع وهدفها هو العظة والعبرة
- تقوم المدرسة الكلاسيكية على تفسير الاجرام وفق مذهب اللذة والمنفعة اى الانسان حر فيما يختاره من سلوك يحقق له اكبر قدر من المنفعة واللذة

فالسلك الاجرامى فى هذه المدرسة يختاره الانسان على ان يكون هناك توازن بين مقدار ما يحققه من متعة ولذة من جهة وبين مقدار الألم على ذلك من العقاب من جهة أخرى ، أى ان الفرد يختار السلوك الاجرامى إذا كانت المنفعة الناتجة عن ذلك تفوق ضرر العقاب المترتب عليه وبذلك ترى هذه المدرسة أن العقوبة يجب أن تكون مقررّة مقدما وبدرجة رادعة بالقدر الذى يردع الفرد عن ارتكاب الجريمة . وقد أثرت هذه المدرسة فى تعديل كثير من النظم الجنائية فى كثير من الدول

ثانيا المدرسة التقليدية الجديدة

- ظهرت هذه المدرسة بعد المدرسة القديمة ، ترى أن حرية الإرادة هى الأساس لتقدير المسؤولية الجنائية ، فهى ترى أنه لا يمكن أن تكون المسؤولية متوفرة لدى الجانحين والأطفال
- يفقد الفرد فيها القدرة على الاختيار القويم لذلك نادى انصار هذه النظرية بأن يكون العقاب بقدر درجة المسؤولية الجنائية للفرد حين ارتكابه للجريمة وتؤكد هذه النظرية

ثالثا: المدرسة الجغرافية

من أهم مؤسسيها دولف كتيليه وجيرى ولاكاسان

تتمثل نتائج هذه النظرية فى :

- 1-معدلات الجريمة تتغير بتغير المناخ وهنا يصبح المناخ من أهم العوامل البيئية فى تكوين السلوك المنحرف وقد قام كتيليه بدراسة انتهى بها الى ماسماه القانون الحرارى للمناخ ومعناه أن نسبة الجرائم تختلف من منطقة الى أخرى [باعتلاف درجة الحرارة ، ف جرائم العنف تزداد فى المناطق والفصول الحارة وتنخفض فى الفصول الباردة بينما تزداد الجرائم المتعلقة بالاموال فى المناطق والفصول الباردة وتنخفض فى الفصول والمناطق الحارة
 - 2- معدلات الجريمة تختلف بـاعتلاف الموقع الجغرافى وذلك من خلال دراسة العالم منتسكو مثل جرائم العنف تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء اما جرائم المسكرات تزداد كلما اقتربنا من منطقة القطبين وكذلك دراسات اكدت على ان نسبة الجريمة عموما تزداد فى المواقع الساحلية وجرائم الاموال تزداد فى الشمال وجرائم القتل تزداد فى الجنوب وتقل فى الشمال
 - 3- التضاريس لها تأثير فى نسبة الاجرام وجد لمبروزو ان نسبة الاجرام تقل فى المناطق السهلة والمنبسطة عنها فى المناطق الجبلية حيث تصل الى اعلى نسبة فى قمم الجبال العالية
 - 4-توصل بعض الباحثين الى عوامل أخرى تؤثر على السلوك الاجرامى منها الضوء وغاز الأران وطبيعة التربة والمحيط الزراعى والمواد الطبيعية وتوزيع المياه والنبات والحيوان والزلازل وغير ذلك
- لم تدم هذه النظرية لان الاسس التى ارجعها اصحابها الى ارتكاب الجريمة قامت على فرضيات لم تثبت دقتها كتأثير درجة الحرارة على اجهزة الانسان وعواطفه وغير ذلك

رابعا: المدرسة الاجتماعية

- احدى مدارس علم الاجرام واكثرها انتشارا بين العلماء وهى امداد للمدارس السابقة
- ترى انه لا يمكن مكافحة الجريمة الا بمعالج الظروف المحيطة بها والمسببة لها ، وقد اقترح عدة اجراءات وقائية هدفها الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة منها
- حرية التجارة وحرية الكلام والنشر
 - تهيئة فرص العمل لكل فرد وجعل التعليم اجباريا

-حماية الاحداث اقتصاديا واجتماعيا

اما فيما يخص تفسير الجريمة فان معظم الاتجاهات الاجتماعية تعتمد على افتراض واحد وهو ان السلوك الاجرامى لا يختلف في تكوينه عن السلوك الاجتماعى الكلى للفرد لان تكوين كل سلوك اجرامى وسلوك سوى يخضع لعمليات اجتماعية واحدة وهذه العمليات قد تكون :

- 1- عمليات ذات العلاقة بالتنظيم الاجتماعى ذاته : هذه العمليات يمكن من خلالها تفسير الاختلافات في كمية الجريمة في مختلف المجتمعات وفقا للاختلاف في التنظيم الاجتماعى لكل مجتمع منها الصراع الثقافى والحراك الاجتماعى
 - 2- العمليات المشتركة : وتشمل العمليات التى تكون سلوك الفرد سواء منها السوي او غير السوي وقد تكون اجتماعية او نفسية او اجتماعية نفسية
 - أ- العمليات الاجتماعية منها عملية التقليد والقيم والمواقف وعملية الاختلاط التفاضلى
 - ب- العمليات النفسية منها عملية التعويض وعملية العداة الناتج عن الاحباط
 - ج- العمليات ذات الطابع الاجتماعى النفسى :يختص بها عم النفس الاجتماعى
- حيث يرى ان عملية تكوين السلوك الاجرامى تتكون كما يكون السلوك السوي الا ان هناك اختلافا بينهما يكمن في نوعية ما يتعلمه الشخص وليس في الكيفية والطريقة لتعليم السلوك
- وسوف نتناول نظريات علم الاجتماع التى فسرت السلوك الاجرامى :

نظرية دوركايم في الانحراف والجريمة

يعتبر منشئ علم الاجتماع الحديث وفسر الجريمة من خلال فهمه للفرد والمجتمع والعلاقة الناتجة بينهما والتكوين الاجتماعى والتقسيم الوظيفى داخل هذا المجتمع وما ينتج عن ذلك من إخلال في معايير القواعد الاجتماعية وهو ما يسمى (الانومى) فالعلاقة بين الفرد والمجتمع كما يراها دوركايم تحدد في نوعين من الاسس:

1- تضامن آلى يحدث بين اعضاء المجتمع وينتج عنه تكاتف وتعاون بين اعضاء المجتمع يفرضه العقل الجمعى وهذا النوع عادة يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة والتضامن الآلى يكون قويا لان الفرد يخضع لها خضوعا تاما وليس له اى حرية في التعبير والمشاركة ويفقد ذاتيته في القول والسلوك

2- تضامن عقلى :يختلف الافراد فيه في الافكار والمعتقدات والتعليم يؤدى هذا الى الاختلاف والتنوع في الوظائف والقواعد والعلاقات في المجتمع ويقل هنا سيطرة العقل الجمعى

اعتبر السلوك المنحرف ظاهرة اجتماعية لها علاقة ببناء المجتمع

ويرك دوركايم في تفسيره للانحراف ان الجريمة ظاهرة اعتيادية في اى مجتمع يصعب القضاء عليها وهى ظاهرة تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية فهى ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه

ويرى ان جريمة الانتحار تكون بسبب حدوث ازمات اقتصادية شديدة او بسبب الرخاء المفاجىء او بسبب التقدم الصناعى وعدم استطاعته الفرد استيعاب هذا التطور خلافا لقدرته على السيطرة والعرفة لذلك مما يجعل الفرد تحت ضغوط كبيرة تؤدى الى ارتكاب الجريمة وخاصة في بعض

المجتمعات الغربية ويرى ان اسباب الانتحار هى اسباب اجتماعية وكلما زاد ارتباط الشخص بمجتمعه تكون هيمنه العقل الجمعى على الاشخاص قوية ويقل الانتحار وعلى العكس من ذلك كلما ضعف تأثير المؤسسات المختلفة في المجتمع ،كالمؤسسات الدينية والسياسية ،نقل سيطرة المجتمع على الاشخاص مما يدفع بالكثيرين منهم الانطوائية والعزلة النفسية والاجتماعية ونتيجة لذلك تكثر ظاهر الانتحار

قسم دور كايم الانتحار الى ثلاثة انواع :

1-الانتحار الانومي :

هذا النوع يعطى صورة عن المجتمع الحديث ويحدث اذا كان هناك خلل في ظوابط الحياة الاجتماعية كالازمات الاقتصادية المفاجئة والكوارث والازمات الاسرية والحروب

2- الانتحار الانائي : يحدث عند الفرد الذى يفقد الامل في الاستمرار في الحياة لكون مجتمعه قد فقد الروابط الاجتماعية التى تجمع اعضاءه جميعا بسبب التفكك الاسرى والسياسى او الدينى

3-الانتحار الغيرى : يحدث في المجتمعات ذات العادات والتقاليد القوية فالفرد يقتل نفسه حماية لشرفه او مجرد افتداء نفسه اغرض معين فبعض الاشخاص يقتلون انفسهم لانهم يرون ان ما يعملونه انما هو استجابة لدعوة ربهم او بعض كبار السن يتخلصون من انفسهم لكى يريحوا غيرهم من المضايقة

رأى دور كايم في الجريمة

- الجريمة ظاهرة سليمة بعكس ما يراها علماء الجريمة
- هى ظاهرة مفيدة لسلامة كل مجتمع
- لا يؤيد الجريمة ولا يعتبر المجرم طبيعى التركيب النفسى والبيولوجى بل يراه انه نتيجة طبيعية لطبيعة انسانية شريرة لاسبيل الى تعديلها

المحاضرة السادسة إدمان المسكرات والسلوك الإجرامي

الفصل الأول إدمان المسكرات والسلوك الإجرامي

- هناك تباين في تبرير استعمال الفرد للمشروبات الروحية وتعدد في أسباب ذلك.
- فكثير من الناس يري أن السبب في تعاطيه للكحول وللمجاعة الاجتماعية، والبعض يري أن الاستعمال راجع إلي أعراض شخصية، كالاسترخاء أو النوم، أو لزيادة الحيوية والإنتاج.
- كما أن البعض الآخر يري أن استعمالها هو لمساعدته علي نسيان الهموم والأحزان والتغلب علي المشاكل النفسية أو العائلية.
- إن الأعداء والتبريرات السابقة لاستعمال الكحول، لا تعطي الحق للفرد في استعمال هذا المسكر
- لأن هذه المبررات مبررات شخصية أتخذها الإنسان ليخفف من الانتقادات التي توجه إليه لكي يلقي لومه علي الإدمان علي غيره.

حالة الإدمان

هي عندما يتم استعمال الكحول باستمرار متواصل، وعندما يطلب الشخص المزيد منها، ومن جراء ذلك يفقد الشخص السيطرة علي مدي استعماله الكحول، فيتناولها في أي وقت وفي أي مكان وبأي شكل.

✓ تعريف السكر في الشريعة الإسلامية:

- عرف السكر في الشريعة بعدة تعاريف، وقد رأي أبو حنيفة أن معيار السكر هو فقد الوعي.
- ولقد أجريت دراسات كثيرة علي إدمان الكحول ومدي أثره علي شخصية المدمن.
- ومدي ما ينتج عن ذلك من أمراض جسمية وعقلية يمكن أن تسبب للشخص مشاكل شخصية وإجتماعية و عائلية.
- وما توصل إليه الباحثون من فرضيات ، هو أن الكحول تحدث اضطراباً في الوظائف الجسمية و العقلية للمدمن .
- كذلك يفترضون أم المدمن يعاني من سوء التوافق و الكبت الإجتماعي كما أن تعاطي المسكرات يسمح للنزوات العدوانية المكبوتة بلظهور .
- وقد ذكر الباحثون أن السكر هو ((سم أخلاقي)) حيث أنه يضعف الجانب الأخلاقي لدي الإنسان كما يحدث تغيراً في مقدورة وذكاء الفرد.
- مما يدفعه إلي كثير من الأشياء دون تمييز . كما ذكروا أن الإمان علي الكحول يؤدي إلي الكسل ، و التهاون في العمل ، ومن ثم التشرذ .
- وفي مجال السلوك الإجرامي ، فإن تعاطي المشروبات الروحية وكذلك الإدمان يكون في كثير من الدول جريمة في حد ذاتها تعاقب عليها القوانين .
- هذا بالإضافة إلي أن الإدمان قد يؤدي إلي ارتكاب جرائم أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، كجرائم القتل و الاعتداء و الأغتصاب ، وهتك الأعراض ، و جرائم التشرذ ، وعدم القدرة علي الإلتزام بمسؤوليات المدمن تجاه عمله و أسرته .
- ولا شك أن الإمان علي المسكرات يعد في الوقت الحاضر أحد أما في الولايات المتحدة الأمريكية .

فهناك 70 مليوناً يتعاطون الخمر من بينهم حوالي خمسة ملايين من مدمني الخمر . وتقدر الخسارة المالية المترتبة علي ذلك بما يزيد علي مليار دولار سنوياً .

ولابد أن نلاحظ أن الأمور المترتبة علي تعاطي المشروبات الكحولية تختلف من شخص لآخر ، حسب قدرته علي احتمال المادة المسكرة .

حيث إن البعض يحتمل كمية معينة من الخمر بينما لا يحتمل تلك الكمية شخص آخر مما يؤثر علي شخصيته و تصرفاته .

يشعرون و تصرفاته. كما أن هناك أشخاصاً يشعرون بالتعب بعد تناولهم للمسكرات بينما يشعر آخرون بالقدرة علي التغلب علي أشياء كثيرة ولكنها تثير فيهم حالة من العدا ، ومثل هؤلاء الأشخاص تكون المسكرات عاملاً محفزاً لهم لإرتكاب الجريمة .

□ ولإيضاح بعض الخصائص لشخصية المدمن علي الخمر ، قام (تايبوت – Tiebout) بدراسة مائتي شخص مدمن تسع سنوات ومن سمات شخصية المدمن ما يلي :-

- ✓ رغبته في السيطرة .
- ✓ ازدياد شعوره بالإعتداء علي الغير .
- ✓ عدم القدرة علي كبح إنفعالاته السلبية .
- ✓ شعور بالإنطواء و الإنعزال .
- ✓ شعور بالنقص أحياناً و بالتفوق أحياناً أخرى .
- ✓ يتعطش للكمال .

المبحث الأول

أسباب إدمان الخمر

- الإدمان علي الخمر يشبه الأمراض المعدية ، مثل مرض السل .
- فمرض السل تنتقل جرثومة ، من مريض موجود مصاب بالسل علماً بأن إصابة هذا المريض بالسل ترجع إلي خصائص في الجرثومة ، وإلي خصائص أخرى في الفرد المريض ، و أيضاً إلي خصائص تتعلق بالبيئة .
- وفيما يتعلق بالإدمان ، هناك عوامل تتعلق بالمادة نفسها التي يدمن عليها الشخص.
- وهناك عوامل تتعلق بالشخص نفسه ، و خواصه النفسية و الجسمية ، ثم هناك أيضاً عوامل تتعلق بالبيئة .
- وفيما يلي نلقي بعض الضوء علي جزء من العوامل :-
- تركيب المادة و خواصها . نجد أن تركيب الحشيش يختلف عن تركيب الخمر كما يختلف عن تركيب عقاقير الهلوسة . هذا الاختلاف الكيميائي .

شخص المدمن

هناك بعض الدراسات تقول ، إن حالة الإدمان حالة مورثة ، ولكن هذا الأمر ، لم تثبت صحته وهو غير مؤكد . كما أنه لا يوجد شخص له صفات نستطيع علي ضوءها التنبؤ إن كان هذا الشخص سيصبح مدمناً علي الخمر.

ولكن ثبت مؤخراً أن هناك بعض الصفات تظهر بشكل خاص في الأشخاص الذين سيصبحون مدمنين علي الخمر .

ومن هذه الصفات :-

- ✓ سرعة اليأس .
- ✓ عدم المثابرة .
- ✓ سرعة التوتر و القل من المواقف البسيطة التي لا تسبب القلق للأشخاص الآخرين .
- ✓ أن شخصية المدمن تتصف ببعض صفات عدم النضوج النفسي ، و عدم النضوج الإنفعالي بصورة خاصة .
- ✓ صورته عن نفسه مشوهه مهزوزة .
- ✓ يعاني أحياناً من الأحتقار النفسي .

إن بعض الأمراض النفسية ربما تؤدي إلي الإدمان . فالشخص الذي يصلب بما يسمى بالقلق الإجتماعي أو قلق المواقف شخص إذا دخل علي مجموعة من الناس الأكبر منه سناً أو الأعلي مركزاً يشعر بالقلق فيركن إلي تعاطي الخمر للتخفيف من القلق .

كذلك مرض الإجذاب ، فكثير من الأفراد الذين يعالجون في عيادات الطب النفسي يشكون من الإدمان علي الخمر ولكنهم مصابون بمرض الإجذاب الداخلي ، و يستخدمون الخمر أثناء فترات الإجذاب .

الأمراض الجسمية

أن الأمراض الجسمية لا تؤدي بالإنسان إلي الإدمان علي الخمر ، ولكنها قد تؤدي به إلي الإدمان علي المورفين و الأفيون .

فعند الإفراط في استخدام لمسكنات المشتقة من الأفيون لعلاج الأمراض الشديدة كالمغص الكلوي أو المراري وما شابه ذلك ، ربما يصبح الشخص مدمناً في وقت من الأوقات .

دور البيئة المحيطة بالفرد

إن البيئة المحيطة بالفرد لها دور مهم في التأثير علي الفرد.

الأسرة و التقاليد

أن الأسرة هي المدخل الذي تنقل عن طريقه كل القيم و التقاليد التي تكون شخصية الطفل حيث أن الطفل يحرص علي تقليد أسرته في كل شيء

فإذا كان سلوك الأسرة سيئاً و أفرادها يتعاطون الخمر فإن الطفل سيقبل علي تعاطي الخمر أو المخدرات وبالتالي نجد أن احتمال أنحرط الطفل في مثل هذا السلوك السيئ قد يصل إلي 60 % .

العوامل الاقتصادية

تعد صناعة الخمر صناعة مربحة في بعض دول أوروبا و أميركا ، فالدولة تستفيد من الضرائب التي تفرض علي صنع الخمر . وبالتالي يكثر الإستهلاك ومن ثم تزداد نسبة الإدمان علي المسكرات .

الإدمان الناتج عن الفقر أو الغنى

ذكرنا سابقاً أن الفقر و الغنى و التفكك الإجتماعي و البؤس قد تؤدي إلي الإدمان علي المسكرات ، ولكن ثبت أيضاً أن المجتمعات الغنية و المتقدمة صناعياً تعاني من مشكلة الإدمان علي المسكرات بالرغم من الوفرة ورغد العيش .

ومع ذلك نجد أن الإدمان علي المخدرات ينتشر بشكل خاص بين الفئات التي تعاني من التفكك الأسري ومن البؤس ومن الظروف الإجتماعية السيئة التي يعيشها في ظلها .

المبحث الثاني

المشاكل الصحية الخطرة الناتجة عن الإدمان

- للإدمان مشاكل عديدة منها الإجتماعية و الصحية .
- ومن الآثار الجسمية للإدمان الألتهاب المزمن للمعدة ويصاحب ذلك عسر الهضم المزمن والقئ والقرحة في المعدة وفي الأثني عشري
- والتهاب البنكرياس أحياناً ، كما يحدث تليف للكبد
- ويحدث الإدمان هبوطاً في وظائف الكبد قد يؤدي بحياة المدمن . كذلك ينتج عن الإدمان أمراض في الجهاز العصبي
- ويحدث شلل أعصاب الأطراف
- وتضخم القلب و أشياء أخرى .

أولاً - الآثار الإجتماعية لإدمان الخمر

- من أهم الآثار الإجتماعية الخلافات الزوجية و تبلغ نسبة الشكوي من الخلافات الزوجية 52 % من مجمل الآثار المترتبة علي الإدمان علي الخمر .
- إهمال العمل و التغيب عن أداء العمل .
- إقدام المدمن في بعض الأوقات علي ارتكاب جرائم الأغتصاب ، وجرائم الأنتحار
- وكذلك جرائم حوادث السيارات .

ثانياً - المضاعفات النفسية والعقلية

تظهر هذه المضاعفات في مرحلة متقدمة نوعاً ما ؛ وهي مضاعفات خطيرة . ومن هذه المضاعفات ما يلي :-

الهذيان الرعاش : وهو يصيب الإنسان في خلال 12 ألي 24 ساعة من أمتناع الشخص عن الخمر .

فيبدأ الإنسان يشعر بأعراض مزعجة كالأرق ، والتوتر الشديد ، و القلق النفسي ، و الهلوس البصرية المخيفة و المعتقدات الوهمية الباطلة ، و الخلط ، و الرعشة الشديدة .

نوبات التعتيم : تصيب الشخص في مرحلة مبكرة نسبياً . ففري الفرد يشرب الخمر ثم يذهب لقضاء بعض الأعمال وهو لا يدري ما يفعل .

يسبب أمراضاً أخرى من ضمنها مرض يسمى (كرساكوف) الذهان ، ويعاني المدمن من النسيان بالدرجة الأولى ، وترجع قدرته العقلية .

أي أنه مرض عقلي ناتج عن ضرر و تلف خلايا المخ بسبب الخمر . وهو يتميز بالنسيان ، وبتأليف أحداث وهمية لتغطية الفجوات الموجودة في ذاكرته .

يصاب بالغيرة المرضية : فالمدمن يصاب بمعتقدات و همية باطلة ، فتجده يشك في سلوك زوجته متهماً إياها بالخيانة .

وقد يعتدي علي زوجته أو يقتلها . قد يعاني المدمن من الهلاوس السمعية المزمنة ، وقد يعاني من الخوف وهذه هي المرحلة النهائية . أي أن المدمن يصاب بعطب كامل في المخ ، فيفقد الذاكرة ، ويصبح عاجزاً عن التفكير ، ضحل الأنفعال يشبه النبات .

وفي هذا البحث لم نتطرق لكل الجوانب المتعلقة بالإدمان ولم نتناول جوانب أخرى هامة ، كامهذئات ، والأدوية النفسية وعلاقتها بالخمير من عدمه .

المبحث الثالث

علاج القرآن لإدمان المسكرات

لقد عالج القرآن هذا المرض بطرق متتابعة . فالمجتمع العربي في الجاهلية كان يتعاطي المسكرات التي كانت تشكل جزءاً من حياتهم الإجتماعية

وكان تعاطيها من أبرز الأشياء المتداولة في مجتمعاتهم . وبعد نزول القرآن بدأ علاج هذا المرض علي عدة مراحل كل مرحلة لها دورها في التمهيد للإقلاع عن تعاطي المسكرات .

الفترة الأولى للعلاج من المسكر: لقد نزلت الآية : (من ثمرات النخيل و الأعناب تتخذون منه سكرأ ورزقأ حسناً إن في ذلم آية لقوم يعقلون).

أي ولكم مما أنعم الله به عليكم من ثمرات النخيل و الأعناب ما تجعلون منه خمرأ يسكر . وهذه الآية كما ذكر الطبري نزلت قبل تحريم الخمر ، ثم حرم بعد ذلك .

المرحلة الثانية : جاء الأمر بأن ترك الخمر أنفع من شربه قال تعالى : { يسألونك عن الخمر و الميسر قل فيهما إثم كبير و منافع للناس و إثمهما أكبر من نفعهما ... } .

المرحلة الثالثة : بعد أن قلل المسلمون من شرب الخمر بنسبة كبيرة ، نزل القآن بتحريمها في سورة النساء ، الآية 43 . قال تعالى : { يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ... } .

المرحلة الرابعة: وبعد أن وضح للمسلمين كثرة مضار الخمر وما ينتج عنها في المراحل السابقة نزلت الآية الكريمة بتحريمه نهائياً . قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون)

وقال تعالى : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة و البغضاء في الخمر و الميسر و يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فها أنتم منتهون)

الصيغة هنا الاستفهام ومعناه الأمر أي أنتهوا . فقد ذكر الله تعالى في الخمر و الميسر مفسدتين : إحداهما دنيوية ، و الأخرى دينية .

فأما الدنيوية فإن الخمر تثير الشرور و الأحقاد و تنول بشاربها إلي التقاطع

وأما الميسر فإن الرجل لا يزال يقامر حتي يبقي معدوماً لا سئ عنده و ينتهي به الأمر إلي أن يقامر حتي علي أهله وولده

وأما الدينية فالخمر تسبب غلبة الشرور و الطرب وذلك يلهي عن ذكر الله وعن الصلاة ولا عب الميسر سواء كان غالباً أو مغلوباً فسيلهو عن ذكر الله .

و ينبغي علي المدمن أن يجد في نفسه اتلشجاعة الكافية ومن أسرته بأن يتوب إلي الله و أن يتمشي مع تعاليم الفرقان و أن يذهب إلي الأطباء المتخصصين بالطب النفسي ليقدموا له العلاج حين يأذن الله له بالشفاء .

المحاضرة السابعة

اولاً:-الحالة الاقتصادية و السلوك الاجرامى

- ✦ تعتبر الحالة الاقتصادية من العوامل الخارجية الهامة في دراسة السلوك.
- ✦ منذ قرون بعيدة، اكد كثير من الناس صلة الفقر بالسلوك الاجرامى، فقد قالوا ان الفرد اذا كان محتاجا فانه لا يتورع عن ارتكاب ايه جريمة للحصول على المادة ليعيش منها. و قد رأى افلاطون ان السبب الاول و المهم من اسباب السلوك الاجرامى هو حب الثروة و الجشع المادى
- ✦ ففى القرون الوسطى سلك كثير من الباحثين مسلك افلاطون ورأوا ان في الفقر و الحاجة سببا للانحراف في السلوك. أما في العصر الحديث فقد قام كثير من علماء السلوك الاجرامى بأبحاث كثيرة بعضها يؤيد النظرة التقليدية من ان الفقر اهم سبب من اسباب الانحراف و البعض الاخر يدخل عليها بعض التعديلات او يرى عدم الاخذ بها.

البحوث التى تحاول ايجاد علاقة بين الفقر و السلوك الاجرامى

- 1- دى فيرص : و قد ذكر ان الطبقة الفقيرة في ايطاليا و التى تكون 60% من الشعب آنذاك تشكل 85% من المجرمين
- 2- بونجر : عالم هولندى افاد بان الفقر يعتبر من اهم اسباب الجريمة
- 3- برت : قام في انجلترا بدراسة اثر الفقر على انحراف الاحداث و قد توصل الى ان الانحراف يكثر في الحالات الفقيرة اكثر من غيرها ، و كذلك توصل الى ان اكثر من نصف المنحرفين يأتون من الطبقتين الفقيرة جدا و قد ذكر ايضا ان المجرمين من الطبقات الغنية يلفتون في بعضهم الاحيان من يد العدالة
- 5- هيلى وبرونر : قسما في بحثهما منحرفى السلوك الى خمس فئات :
 - (أ) محرومة
 - (ب) فقيرة
 - (ج) عادية
 - (د) ميسورة الحال
 - (هـ) غنية

- 6- سذرلاند: يقول ان اقل من 2% من المسجونين عادة ينتمون الى طبقات غير فقيرة
- 7- ورد في احصاءات وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية لعام 1398هـ ان عدد مرتكبي الحوادث الجنائية من العاطلين بلغ 7346 شخصا من واقع 8539 شخصا أى بنسبة 40.6% من العدد الكلى و فيما يتعلق بالازمان الاقتصادية و دورها في السلوك الاجرامى قام رينمان ببحث هذه الحالة في (فيلاذلفيا) و كانت نسبة المنحرفين متوسطة او عادية .
 - و خلال المدة من 1930- 1935 كانت هناك ازمة اقتصادية عنيفة و كانت نسبة المنحرفين عالية
 - و خلال المدة من 1939- 1940 كان هناك نهوض اقتصادى عادى ، لا ازمة و لا رخاء و كانت نسبة المنحرفين منخفضة
 - و خلال المدة من 1941-1945 كان هناك رخاء اقتصادى بسبب الحرب و كانت نسبة المنحرفين عالية جدا

و قد لخص سذرلاند نتائج الدراسات التي تناولت موضوع الفقر و علاقته بالجرائم ووجد ان غالبية البحوث تشير بوجه عام الى زيادة معدلات الجريمة بين المجرمين الذين ينتمون الى الطبقات الفقيرة و هذا يشير بوجه خاص الى حالة المجرمين الذين تناولتهم هذه البحوث

علما بأن المجرمين الذين تناولتهم هذه الدراسات هم الذين ادينوا و ارسلوا الى السجون او دور الاحداث كما ان هذه الدراسات اشارت الى بطلالة المنحرف قبل ارتكابه للجريمة و الى عدم كفاية دخله او دخل أسرته كما ان معظم البحوث التي تناولت المناطق الفقيرة ايدت الرأي القائل بأن الفقر يزيد معدلات الجريمة

اوضحت ان نسبة بعض الجرائم ترتفع في اوقات الازمات الاقتصادية كما انها تنخفض خلال الرخاء الاقتصادي

ان العامل الاقتصادي ليس موقفا على جرائم المال فحسب و لكن له صلة بجرائم اخرى فكثير من الجرائم يكون سببها مادي كالاغراض و قتل الاطفال و هجرهم و الاعتداء على الغير و على العموم فان جميع الجرائم بدون استثناء عرضة للتأثير بالظروف الاقتصادية سواء كان ذلك قليلا او كثيرا و بصورة مباشرة او غير مباشرة .

ان ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة فهي تؤدي الى تفاوت في حياة المجتمع ، و وجود اماكن للسكنى بائسة ينقصها كثير من المرافق الحيوية ذات الاثر الكبير في حياة السكان الثقافية و المعيشية و مثل هذه الاماكن يندم فيها التنظيم الاجتماعي الى حد كبير و الطفل الذي يعيش في مثل هذه الاماكن لا يكون قادرا على ممارسة نشاطه اليومي كغيره ممن هم في الاحياء السكنية الغنية مما يجعله يشعر بالضيق و الحرمان و بالتالي يغذى في نفسه و يثير فيها بعض الاتجاهات و المشاعر الخاصة ، كالكرهية و الحسد و قد يخلق هذا الجو المناسب لتبلور فكرة الانتقام و التخريب .

ثانيا المخدرات والسلوك الإجرامي

المبحث الأول إدمان المخدرات

ما هو المخدر

المخدر مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة، وقد ينتهي الأمر إلى غيبوبة تعقبها الوفاة.

وأنواع المواد المخدرة إما مواد أخرى، كالحشيش والأفيون مثلاً، أما المواد المركبة فهي مزيج من المواد الطبيعية يضاف إليها مواد كيميائية كالمورفين والهيريوبين مثلاً.

أما المواد المخبرية فلا يدخل في صناعتها أية مادة طبيعية كالأدوية، مثل الامفيتامينات والبريشوات.

الإدمان

عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "حالة التحذير المؤقتة أو المزمنة التي تنشأ عن تكرار تعاطي مادة مخدرة طبيعية أو مصنعة أو تخليقية".

الاعتماد على المخدرات

"ظاهر نفسية مزاجية عقلية، تنشأ عن رغبة إرادية واعية، إلى درجة معينة، لا تصل الاعتماد الجثماني"

وعندما يتوقف الشخص عن تناول هذه المخدرات فإنه لا يصاحب ذلك حالة انسحابية كما في الإدمان.

تأثير المخدرات على تصرفات الإنسان

نظراً لما للمخدرات من تأثير كبير على تصرفات المتعاطي لها، فإن هناك آراء كثيرة تقول بأن لبعض المخدرات تأثيراً على شخصية الفرد.

مما قد يؤدي إلى انحراف هذا الفرد سلوكياً.

ولإيضاح علاقة المخدرات بالجريمة هناك طريقتان:-

- ✓ تحرم بعض القوانين حيازة، أو استعمال المخدرات للأغراض غير الطبية.
- ✓ صلة المخدرات بالسلوك الإجرامي.
- هناك عدة دراسات كثيرة بحثت علاقة المخدرات بالسلوك الإجرامي.
- فقد قام (ساندوز – Sandoz) بدراسة 60 مدمناً من المدمنين على مخدر المورفين.
- واتضح له أن 42 منهم لم يسبق أن قبض على أحدهم بسبب ارتكاب الجريمة من قبل إدمانه، إلا أن كل واحد منهم ارتكب ما معدله 8 جرائم بعد إدمانه.
- ودارسة أخرى ترى أن الجرائم التي ترتكب من قبل المدمنين هي مخالفة القوانين الخاصة بالتجارة، والحيازة، والاستعمال.
- فقد وجد (يسكور – Pescor) أن من بين 1003 مجرمين من المدمنين على المخدرات، كان 37% منهم تجاراً للمخدرات، 2,6% منهم وجد بحوزتهم مخدرات، 4% منهم زوروا وصفات طبية لكي يحصلوا على مخدرات.
- أي أن 67% من مجموع المدمنين خالف قوانين المخدرات.
- كذلك ذكر (الفريد لندسميث – Lindsmith) أن 65% من بين 13,000 جريمة إدمان كانت هي جرائم مخالفة لقانون المخدرات، و10% منها جرائم سرقات، و2% منها فقط تمثل التعدي والإيذاء، والباقي مخالفات بسيطة.

المبحث الثاني ظاهرة المخدرات في العالم العربي

يواجه العالم مشاكل عديدة منها مشكلة المخدرات.

والوطن العربي الذي يشهد الآن انفتاحاً حضارياً يدفع ضريبة هذا الانفتاح ممثلة في عدد من المشاكل التي أفرزتها الحضارة الحديثة ومنها مشكلة المخدرات.

ولكي تتصدى الدول العربية لهذا الخطر، فلا بد لها أن تأخذ بمبدأ "الوقاية خير من العلاج".

حتى لا تستفحل المشكلة ويصبح من المستحيل القضاء عليها.

ولمواجهة هذه المشكلة والوقاية منها:-

- فإنه يلزم المزيد من الجهود المتكاثفة بين الدول العربية للخلاص من هذه الآفة ورسم الخطط العلمية والعملية لاستئصال هذا المرض الفتاك.
- قضايا المخدرات في الدول العربية والتعاون فيما بينها: رغبة من المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، في التعرف على مشكلة المخدرات في الدول العربية من شتى جوانبها.
- قامت بإعداد استبيان بشأن مشكلة المخدرات ووزعته على الدول العربية عام 1980م.

وشمل الاستبيان العناصر التالية:-

- ✦ المخدرات الشائعة
- ✦ والمدمنون
- ✦ والمجتمع والإدمان

- ✦ وزارة المخدرات، والتهرب، والمهن الطبية
- ✦ والعقاقير الخطيرة
- ✦ والتأهيل، والمعالجة
- ✦ والتوعية والإعلام، والقوانين، والعقوبات
- ✦ والاتفاقيات والقرارات الدولية والمقترحات والآراء.

المبحث الثالث ظاهرة المخدرات في المملكة العربية السعودية

- وفيما يتعلق بالإدمان على المخدرات في المملكة العربية السعودية، وحسب الإحصائيات الصادرة عن مستشفى شهر بالطائف، وجد أن 3,39 من العينات التي عولجت في العيادات الخارجية للمستشفى تعاني من الإدمان على المخدرات.
- وتأييداً للبحوث السابقة فإن الإحصاءات الصادرة عن مستشفى شهر بالطائف عام 1997م وجد أن 23 حالة فقط تعاني من الإدمان على المخدرات من بين المقيمين في المستشفى وعددهم 1574 مقيماً، لذا فإن عدد حالات الإدمان تمثل 0,014 من المقيمين في المستشفى.
- ولدراسة عدد قضايا المخدرات والمتهمين فيها، موزعين حسب مناطق المملكة من عام 1402هـ - 1406 هـ.
- يتضح أن عدد قضايا المخدرات بلغ "3492" قضية، وقع منها في الرياض "1320" قضية.
- وهي تمثل نسبة 38% من جموع القضايا.
- وفي المنطقة الغربية تم ضبط "971" قضية، تمثل 28%.
- وعلى العموم فإن المخدرات يكثر انتشارها في الأماكن التي يقيم فيها كثير من العمال الأجانب.
- فإن جميع المخدرات المضبوطة في المملكة العربية السعودية تنحصر في نوعين من أنواع المخدرات:-

➤ النوع الأول:-

مخدرات طبيعية وتشمل (القات، الحشيش، الجنزفوري "الماروانا"، الأفيون).
فإن القات يمثل أكبر كمية من المخدرات المضبوطة، وهذا ربما يكون لتوافر زراعة القات في البلاد المجاورة للمملكة.

➤ النوع الثاني:-

السيكونال في عام 1402هـ يمثل 28% من إجمالي العقاقير المخدرة.
وفي عام 1405هـ، بلغت النسبة 56,30% من إجمالي العقاقير المخدرة.

الجهات المعنية بمكافحة المخدرات بالمملكة العربية السعودية

تعني جميع الأجهزة الحكومية في مكافحة المخدرات بصفة عامة، والجهات الثلاث (مصلحة الجمارك العامة، والمديرية العامة بسلح الحدود، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات)، بصفة خاصة.

➤ الأسس التي تركز عليها أعمال مكافحة المخدرات في المملكة:-

الإقلال من عرض المخدرات إلى أدنى قدر ممكن، ويتم ذلك ليس فقط بالتصدي لعمليات الاتجار غير المشروع بالبلاد وكشف وضبط عمليات التهريب الموجهة إلى الداخل.

وإنما يمتد الجهد عبر الحدود في محاولة لمنع وإحباط عمليات التهريب التي تستهدف المملكة.

➤ الإقلاع من الطلب على المخدرات ويتم ذلك بالطرق التالية:-

- ✓ التصدي لفئة المستعملين للمواد المخدرة وتطبيق أحكام نظام المخدرات بحقهم زجراً لهم وردعاً لغيرهم.
- ✓ عمل خطة متكاملة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.
- ✓ علاج المعتمدين جسمانياً ونفسياً على المخدرات والمؤثرات العقلية، وإعادة تأهيلهم للحياة الطبيعية في المجتمع.

سياسة المملكة في علاج مشكلة المخدرات

➤ على المستوى الدولي:-

- تشارك المملكة في الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات النفسية وحضور المؤتمرات الدولية التي تعالج مشكلة المخدرات والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، والمساهمة في دعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومن الدول الموقعة على اتفاقياتها.
- بتاريخ 25/صفر/1409هـ وقع صاحب السمو الملكي الأمير/نايف ابن عبد العزيز وزير الداخلية بالمملكة العربية السعودية، ووزير الداخلية التركي بروتوكولا للتعاون الأمني ومكافحة المخدرات تمهيداً لتوقيع اتفاقية أمنية بين المملكة والجمهورية التركية.
- ساهمت المملكة العربية في تحقيق موقف إيجابي من مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدها المؤتمر في جلسته السادسة المعقودة في 19/ديسمبر/1988م.
- انضمت المملكة كطرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961م.
- كما انضمت كطرف في اتفاقية المؤثرات العقلية 1971م.

➤ على المستوى العربي:-

- التواجد التواجد المستمر في اجتماع مدراء أجهزة مكافحة المخدرات في نطاق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الموافقة على قانون المخدرات الموحد/ النموذجي الصادر عن مجلس وزارة الداخلية العرب.
- العمل على تنفيذ ما جاء بالاستراتيجية العربية الصادرة عن مجلس وزارة الداخلية العرب.
- الاتفاقية الثنائية مع الدول المجاورة لمكافحة المخدرات والتسيق المستمر وتبادل المعلومات فيما يختص بالمخدرات.
- والجدير بالذكر أن هناك اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان.
- التعاون والتسيق وتبادل المعلومات مع جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج.

➤ على المستوى الإقليمي:-

- إنشاء مصحات لمعالجة المدمنين مجاناً وإعادة أهيلهم.
- شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وهدفها وضع برامج مدروسة ومكثفة وخطط وقائية.
- تهدف إلى بلورة وعي شامل بحقيقة المخدرات ووضع الأسس لتوعية أفراد المجتمع بأخطار تلك الآفة من خلال طبع الكتيبات والنشرات وإقامة المعارض وعقد الندوات والمحاضرات لتوضيح أضرار المخدرات الصحية والاجتماعية.
- صدور فتوى هيئة كبار العلماء بإعدام المهرب والمستقبل للمخدرات والتعزيز بالحبس أو الجلد أو الغرامة المالية.
- أو بها جميعاً للمروج لأول مرة بطريقة التصنيع أو الاستيراد بيعاً وشراء.
- أو إهداء ونحو ذلك من ضرورة إشاعتها ونشرها وإن تكرر منه ذلك فيعزز بما يقطع شره عن المجتمع ولو كان ذلك بالقتل.
- وعموماً فقد انخفضت نسبة المهربات إلى المملكة بعد تنفيذ إحدى عشر حالة إعدام إلى ما قد تصل إلى 45% من الفترة المقابلة قبل صدور الفتوى بإعدام المهرب والمستقبل.

المحاضرة الثامنة أنحراف الأحداث وأشكال نظام الأسرة

أولاً: أنحراف الأحداث وأشكال نظام الأسرة

وجد نتيجة لكثير من الدراسات أن العائلة الممتدة تكون القبيلة ذات القوة في الرأي والمشورة وهذا بدوره يحد من أنحراف الأحداث لأن كل شخص في العائلة بل في القبيلة يعتبر مسؤولاً عن تصرفات أفراد الأسرة. كما أن تفكك العائلة وانشغال الوالدين بالعمل قد يؤدي إلى تفكك في الأسرة بسبب انتشار الخلاف الذي يؤدي إلى الطلاق أحياناً بين الوالدين .

ثانياً: العلاقة بين أنحراف الأحداث والتفكك الأسري

التفكك الأسري معناه من الناحية الاجتماعية انفصام الروابط الأسرية الذي قد ينتج عن الطلاق أو الهجر ، والشقاق ، والصراع في الأسرة . ونظراً لما للأسرة من أثر كبير في تقويم سلوك أفراد العائلة ، فقد ذهب كثير من الباحثين إلى دراسة العلاقة بين التفكك الأسري وبين الجنوح . ونتائج هذه الدراسات تختلف إلى حد ما من دراسة إلى أخرى ، وذلك لاختلاف طرق جمع المعلومات و تحليلها لعدم تمثيل المجموعات التي درست لكل الجانبين . فقد قام الباحث الأميركي (باتانيل كانتر) بدراسة حالات 3000 حدث جانح فوجد أن 47% أوتوا من أسر مفككة – تفقر إلى الأبوين أو إلى أحدهما .

كما أجري دراسة أخرى علي حالات 11176 حدثاً جانحاً ووجد أن 65 % منهم من أسر مفككة . كما أجرى (شلدون) ، و (الينور جلوك) دراسات ووجد أنه يوجد علاقة بين الظروف المرضية الاجتماعية في الأسرة وبين الجنوح . وفي أميركا أيضاً وجد (جلوك) أن من بين الأحداث المنحرفين نسبة 60% من أسر منحلة و متفككة ، كما أن 84% منهم هم من أسر مفككة جزئياً . وذكرت (أوديت فيليبون) في كتابها ((الشخصية المنحرفة تتهم)) إحصاءات عالمية من 25 دولة أجريت بين عام 1946 م و 1949 م علي 18376 فتاه وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول .

ثالثاً: العلاقة بين أنحراف الأحداث والتربية

إن الأسرة لها وظائف عديدة تجاه أفرادها منها :

- رعاية الأطفال صحياً .
- التربية المنزلية و الدينية .
- تحقيق علاقات المودة و التعاطف بين أفراد العائلة .
- تنشئة أفرادها تنشئة إجتماعية .
- ضبط أفرادها إجتماعياً .
- توفير متطلباتهم مع الحياة الضروري .
- (أ) علاقة التربية الخاطئة بإنحراف الأحداث :
- أجري (برت) C.Burt عام 1925 م في إنجلترا دراسة

فإذا لم تقم بعض الأسر بهذه الوظائف ، فربما يؤدي هذا التقصير إلى إنحراف أفراد العائلة أو جزء منهم . ولكي نتوصل إلى نتيجة فإنه يلزم أن ندرس التقصير في هذه الوظائف أو بعضها . وستتطرق إلى بحث العلاقة بين القصور الوظيفي للأسرة و بين الأنحراف الأحداث من حيث :-

✓ التربية النمذجية و الضبط لأفراد الأسرة.

✓ ومن جهة علاقة الوالدين مع الأبناء .

- علي الحدث الجانح ، و أتضح له أن نسبة التربية الخاطئة بين أسر الجانحين و أسر غير الجانحين تمثل 5 إلى 1.
- وفي أميركا أجرى (هيلي وبرونر) عام 1926 م دراسة علي الأحداث و المجرمين في شيكاغو و بوسطن ، ووجدا أن 4 % من بين 4000 حالة من الجانحين كانوا من أسر ربت أطفالها تربية غير سليمة .
- وفي أميركا أيضاً ، أجرى (جلدون و الينور جلوك) عام 1951م دراسة علي الأحداث .
- منهم 500 حدث جانح و 500 حدث غير جانح ، لغرض المقارنة بينهم .
- ووجدا أن نسبة 94.45% من آباء الجانحين ، 95.8 % من أمهاتهم يتراوح أسلوبهم في تربيتهم أطفالهم بين القسوة و التراخي
- كما وجدا في المجموعة الضابطة أن 65.6% من الأمهات و 55.5% من الآباء تتصف طريقتهم في تربية أطفالهم بالحزم مع الحنان .

أثر العلاقة بين الآباء و الأبناء علي سلوك الطفل

قام (ناي) بدراسة أثر العلاقة بين الآباء و الأبناء علي سلوك الطفل وكانت نتائج دراسيه أن كلاً من رفض الوالدين لطفلها ، أو عدم تقبل الطفل لوالديه ، له صلة وثيقة بالسلوك الجانح . وقد رجح دور عدم قبول الأبناء للوالدين بصلة الحدث بالسلوك المنحرف . وخلاصة ما تقدم ، فإن البحوث تري بأن جنوح الأحداث ناتج إلي حد كبير عن تفكك البناء الأسري وما ينتج عن ذلك من قصور في أداء وظائف الأسرة ولكن لابد من ذكر بعض الاعتبارات عند الحكم علي هذه النتائج.

فمعظم الدراسات ربطت بين العلاقة بين الأسرة المصدعة و جنوح الأحداث من واقع سجلات الشرطة أو المحاكم القضائية . وهذه هي الأسباب التي دعت إلي تساؤلات عن مدى تمثيل هذه النوعية من الجانحين للعدد الحقيقي . لأن الأحداث الذين ارتكبوا سلوكاً منحرفاً لا يتم اكتشافهم جميعاً ، أو إن أنحرافهم قد اكتشف ولكن لم يبلغ عنهم أو لم يقبض عليهم .

رابعاً: أنواع التفكك الأسري ثلاثة :

● التفكك العاطفي :

حسب أقوال الأخصائيين النفسيين و أطباء العقول فإن هذا الفك يحدث نتيجة للطغيان والسلطة المطلقة التي يمارسها الأب تجاه أفراد العائلة مما يترتب عليه حدوث صراع و نزاع و قلة أخترام ، وفي هذه الحالة يكوا الطفل في دوامه قلقاً من المشادة بين والديه ، مما يؤدي به إلي البحث عن مخرج لما هو فيه من ضيق وعدم استقرار .

● التفكك الأسري المادي :

يدخل ضمن هذا النوع غياب الأب بسبب الموت أو الطلاق أو السجن الطويل لان الأسرة في كثير من هذه الأحوال قد تفقد المصدر المالي . ويرى الباحثون أن هذا النوع من التفكك يفقد الطفل الرعاية الصحية و الإجتماعية و التوجيه السليم .

● التفكك الخلقي للأسرة :

يتصف هذا النوع من التفكك بضعف الوازع الديني ، وإنعدام الأخلاق داخل البيت من جانب الوالدين أو أدهما أو الأولاد الأكبر سناً الذين يقتدي بهم وضعف الوازع الديني هذا يؤدي إلي جعل إرتكاب السلوك المنحرف في مثل هذا الجو أمراً سهلاً.

■ الفصل الثاني

انحراف الأحداث والنظام الاقتصادي

إن الفكرة السائدة منذ القدم هي أن الاقتصاد يعتبر عنصراً أساسياً له آثاره 8 في النظم الاجتماعية. ويؤيد هذا الرأي بعض الباحثين ولكن علي درجات متفاوتة. لكون هذه الآراء تفترض التأثير الاقتصادي علي النظم الاجتماعية. فإن ذلك قد يؤخذ في الاعتبار كسبب لسوء التكيف الاجتماعي الذي ربما ينتج عنه انحراف في السلوك. ومن هذا المنطلق، خرجت دراسات متعددة تناقش العلاقة بين النظام الاقتصادي وعناصره المختلفة وبين الجنوح، منها ما هو مؤيد ومنها غير ذلك.

فالدراسات القديمة أوضحت وجود علاقة بين الفقر والبطالة وبين الجنوح. أما دراسة (ماري كاربنتر) في كتابها (جنوح الأحداث 185). فقد خالفت الدراسات القديمة حيث رأت ضالة تأثير الأزمات الاقتصادية و الفقر علي الأطفال عن طريق آبائهم المجرمين. كما ظهرت بعد ذلك دراسة قام بها (سيريل برت) حيث أفاد بأن 19% من الجانحين في لندن هم من الفقراء جداً، و 37% من هؤلاء يعدون فقراء، أي أن 56% من الجانحين يعتبرون من الطبقة الفقيرة. وفي المملكة العربية السعودية، أجرت دار الملاحظة بالرياض في عام 1400هـ دراسة لمعرفة العلاقة بين الفقر والانحراف،

فدرست متوسط دخل أسر النزلاء ووجدت أن 60% من الأحداث كانوا من أسر يقل دخلها الشهري عن 500 ريال سعودي. أما الدراسات الحديثة فقد أخذت بدراسة علاقة الجنوح بالمستوي الاقتصادي، وقد وجدت أن معدل جنوح الأحداث يرتفع إلي أعلى مستوي، في الأردمار الاقتصاد، ويرتفع خلال الكساد الاقتصادي، وينخفض خلال الظروف الاقتصادية العادية. وقد قام (ديفيد بوجين) في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية، بدراسة الاتجاهات الاقتصادية والجنوح. ووجد أن معدل الجنوح يرتفع خلال فترة الرواج الاقتصادي وينخفض خلال فترة الكساد. كما قام (ج. رينمان) بدراسة الاتجاهات الاقتصادية وجناح الأحداث في مدينة فيلادلفيا الأمريكية.

وقد شمل البحث فترة زمنية مقدارها ثلاث عشرة سنة، ودلت أهم النتائج علي أن معدل الجنوح يرتفع إلي أعلي مداه خلال الرواج الاقتصادي، و يرتفع أيضاً خلال الكساد الاقتصادي، إلا أن نسبة الجنوح تنخفض في الظروف العادي. أما دراسة (د. لوقاس) علي جناح مدينة فيلادلفيا فقد وجد أنه ليس هناك علاقة قوية ولا مستمرة بين الأزمات ونسبة المنحرفين. كذلك هناك دراسات أخرى مستوي أسر الجانحين الإقتصادي عنصراً للدراسة مقارنة مع مستوي أسر غير الجانحين، كما أجريت دراسة أخرى لمقارنة الجانحين من الفقراء والأغنياء علي حد سواء. ونتيجة معظم هذه الدراسات هو أن الجنوح ظاهرة مرتبطة بالفقر ففي دراسة قام بها (برت) في لندن في كتابه عن (الجانح الصغير) عمد إلي توزيع الأحداث حسب مستوي أسرهم الاقتصادي، وقارن بين نسب كل فئة مع نسبة توزيع السكان بلندن علي تلك الطبقات، ووجد ما يلي:-

➤ 19% من الأحداث الجانحين كانوا من أسر فقيرة جداً ، فيما لا يوجد من سكان مدينة لندن سوي 8% من هذا المستوي .

➤ وجد أن 37% من الأحداث الجانحين كانوا من أسر فقيرة ، بينما لا يوجد من سكان لندن سوي 22% من هذا المستوي .

ونتيجة دراسته أن الأحداث كانوا من أسر فقيرة و أن نسبتهم في هذه الطبقة تفوق نسبة السكان من نفس الطبقة . وقد ذكر (برت) أن سبب ارتفاع نسبة الجانحين من الطبقات الفقيرة ربما يعود إلي أن الجانحين من الأسر الغنية قادرون علي التخلص من الإجراءات الرسمية، ونتيجة لذلك لا تظهر نسبتهم الحقيقية في الإحصاءات ولا ضمن من قبض عليهم من الأحداث. وفي دراسة قام بها (ويليم هيلي) علي الفرد الجانح، وتناولت 1000 حدث جانح، كانت نتائج الدراسة هي أن الظروف الاقتصادية سبب أساسي من أسباب الجنوح في 0.5 % من الحالات، وسبب ثانوي في 7.1% من الحالات. كما قام (هيلي وبرونر) في تصنيف الأحداث حسب فئات اقتصادية ووجدوا أن 5 % من الأحداث كانوا من عائلات فقيرة جداً، 22% منهم فقراء، 25 % منهم حالتهم الاقتصادية طيبة، 4% منهم في حالة غني وهذه النتيجة توضح أن 73 % من حالات الجنوح نشأت من جراح ظروف اقتصادية عادية.

■ تعطيل الأب عن العمل و انحراف الأطفال

إن تعطيل المسؤول عن إعالة الأسرة يخل بالوظيفة التي يقوم بها لتوفير المستوى الاقتصادي المناسب لأسرته. والإخلال بمثل هذه الوظيفة ربما يعرض العائلة إلى الفقر مما يضطر الأم وكذلك الأطفال إلى الخروج للبحث عن لقمة العيش. إن خروج الأم من بيتها قد يعرض الأطفال إلى الانحراف في أعمال مخالفة للأنظمة وذلك لضعف الرقابة من قبل الأم. كما أن الأطفال يمكن أن يخرجوا من البيت إلى الشوارع مما يعرضهم للتأثيرات الداعية إلى الانحراف. وقد أكد (ناي) في دراسة قام بها لمعرفة أثر اشتغال الأم على جنوح الأحداث، ووجد أن هناك علاقة بين اشتغال الأم والسلوك الجانح وذلك بسبب أفقار البيت للضوابط المباشرة.

وبعد أستعراض الكثير من الدراسات التي تناقش العلاقة بين العامل الاقتصادي و بين جنوح الأحداث فإن يلزم مناقشة مناقشة الأفكار التي توصل إليها الباحثون بطريقة منهجية. فإذا كانت بعض الدراسات تؤمن بوجود علاقة بين الفقر والجنوح الأحداث فإن سلامة هذه النتيجة تعتمد على سلامة الطرق المنهجية التي أتبعها في الوصول إلى النتائج. وفي هذه البحوث أستخدمت سجلات المكامم أو أستخدمت ملفات الشرطة، أو أي طريقة إحصائية لدي أية جهة رسمية. إم مثل الإحصاءات لا تعد معياراً لقياس حجم الجنوح ، لأن هناك عدداً كبيراً من الجانحين لا يُذكرون في الإحصاءات:-

✓ أولاً: لأن هناك جرائم كثيرة ترتكب لا تكتشف

✓ ثانياً: ربما ترتكب ولكن لا يبلغ عنها

✓ ثالثاً: ربما ترتكب الجريمة ولكن لا تسجل .

إن مكانة الفرد الاقتصادية في كثير من الأحيان تحدد إلى حد كبير وجود الجانح ضمن الإحصاءات الرسمية، وربما لا يعامل رسمياً، وهذا بدوره يفسد سلامة الإحصاءات لعدم تمثيلها لمختلف طبقات المجتمع. إن الجنوح يرتبط بالفقر إذا لم تجد مطامح الأفراد الفقراء أمامهم الفرص لتحقيقها بالوسائل الشرعية. فإذا وجدت علاقة بين الفقر والجانح فإن ذلك ربما يدل على وجود خلل في النظام الاقتصادي وتدخل في النظام الاجتماعي. إن العامل الاقتصادي نظام من نظم المجتمع ومهما يكن له من تأثير فإنه يصعب إلى حد كبير عزله عن النظم الاجتماعية الأخرى نظراً للترابط المتبادل بين الأنظمة. إن الفقر قد يسبب ظهور عوامل أخرى تتضافر وتتفاعل مع الفقر وبالتالي فإنها تؤدي بالحدث إلى الانحراف.

■ الفصل الثالث

انحراف الأحداث و النظام الديني

هناك دراسات كثيرة بحثت العلاقة بين جنوح الأحداث و النظام الديني وذلك بدراسة المظاهر الموضوعية للدين، أي المظاهر ذات المظهر السلوكي، لذا نجدهم يهتمون بالآتي:-

■ جنوح الأحداث و أداء الشعائر الدينية.

■ جنوح الأحداث و التربية الدينية

ومن ضمن الدراسات التي درست العلاقة بين جنوح الأحداث و أداء فرائض الصلاة ، دراسة إجراؤها في مصر . إن النتائج إجمالاً توضح أن العلاقة بين الانحراف و تطبيق الفروض الدينية تتناسب تناسباً عكسياً أي كلما قل أداء الفروض كلما زادت نسبة الانحراف وذلك لأن التعاليم الدينية تقوّي الأخلاق وتحث على السلوك السوي. و بالنسبة لعلاقة الحدث بالتربية الدينية أو التنشئة الديني، فقد تم إجراء دراسة على المجتمعات المسيحية، ذلك من خلال حضورهم لمدارس يوم الأحد. من الواقع هذه الدراسات، يبدو أنه لا يوجد تفاوت في نسبة الجنوح بين من يذهبون إلى مدرسة الأحد ومن لا يذهبون. وفي دراسة لمعرفة مدى تأثير خلق الطفل بدراسة الإنجيل، فقد قام (ابتواد) بدراسة ثلاثة آلاف طفل حيث تناولت دراسته علاقة معرفة الأطفال بالإنجيل و سلوك الكذب و الغش، وقد وجد أن مجرد معرفتهم بالإنجيل ليست كافية لإحراز مواقف خلقية.

➤ وكانت النتائج كالتالي:-

- وجدت الدراسة أن 71.8% من الأحداث المتهمين بجريمة السرقة لا يؤدون الصلاة.
- وجدت الدراسة أن 52.5% من الأحداث المتهمين بجريمة السرقة لا يؤدون فريضة الصوم.
- كما أجريت دراسة أخرى في مصر علي عدد الأحداث المنحرفين في الإسكندرية لمعرفة علاقة عدم الإهتمام بالدين و الجنوح.
- وكانت النتائج أن جميع الأحداث الذين أجريت عليهم الدراسة، يؤمنون بالعقيدة الدينية، دون أداء الفرائض دوماً.
- وقد وجد أن 2% منهم يؤدون الصلاة بغير انتظام، وأن 16% منهم يؤدون الصوم.
- كما قام صلاح عبد المتعال بدراسة علاقة الجنوح بالدين ووجد أن أسر الجانحين المشرين أقل تديناً من أسر الأحداث السويين.
- كما قام (ميدلتون) و(فاي) بدراسة حالات ل 83 جانحة و101 غير جانحة.
- وقد وجد أن البنات الجانحات يحضرن ويدرسن يوم الأحد علي نحو يفوق مرات حضور البنات غير الجانحات كما أنها أكثر وعياً بالإنجيل وبالدراسات الدينية من البنات السويات.
- أخرى عن أثر التربية الدينية علي الأخلاق قام بها (هارتسورن) و (ماري) في كتابهما (دراسات في طبيعة الخلق) وهذف الدراسة هو معرفة ما إذا كان أطفال مدارس الكنائس يوم الأحد أكثر أمانة من غيرهم من الأطفال.
- وكانت نتيجة الدراسة أنه لا يوجد فرق كبير بين المجموعتين.
- إن الدراسات السابقة تناولت الخصائص الخارجية للدين بينما كان الواجب أن تميز بين المظهر الخارجي وبين العمل بالدين كعقيدة.
- كما أن معرفة الشخص بالثقافة الدينية ليست شرطاً لأن يتحلي هذا الشخص بالخلق الحسن، إذ لا يبدو أن تكون المعرفة بالدين مقرونة بالتطبيق حتي نتمكن من الأخذ بنتائج الدراسات كأساس لرسم العلاقة بين الدين والأخلاق.
- إن جميع الأديان تحث علي نهج الطريق السوي وأحترام أنظمة وقوانين المجتمع لكي يصبح للناس طرق منظمة في حياتهم اليومية.

التشريع الإسلامي في مراقبة السلوك

هناك شئ مهم في التشريع السماوي ألا وهو استمداده للسلطة من خالق الكون وما يصدر عن خالق الكون يكون أشمل وأعدل من حكم و قوانين عملها المخلوق بنفسه، لأن الخالق أدري بمصلحة عبادة. إن التشريع الإسلامي يعتمد في سلطته علي وازع الضمير الذي يوجه الإنسان ويتحكم في تصرفاته. فالإسلام يوقظ الضمير الإنساني فيجعل مخافة الله نصب عينيه في جميع أفعاله و أعماله مراعيًا حرمة في السر والعلن.

■ قال تعالى: [ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير].

■ و قال تعالى : [يعلم ما في السموات و الأرض و يعلم ما تسرون وما تعلنون و الله عليم بذات الصدور].

لأن الشخص المؤمن يدرك أنه مهما أفلت من السلطة القانونية فإنه مهما أفلت من السلطة القانونية فإنه لا يمكن أن يلفت من المراقبة الإلهية. إن تربية الطفل تربية دينية توقظ ضميره وترسم له الطريق السوي الواجب أتباعه في حياته قولاً وعملاً، سرّاً وعلانية. فالهروب من المدرسة ربما يعتبر بمثابة الخطوة الأولى نحو الانخراط في سلوك غير سليم. ((فتسكعه)) مع من هرب من المدرسة وبالأخص إذا كان الأشخاص يكبرونه. فإنهم يعلمونه طرقاً وأماكن للسرقة وغير ذلك من وسائل السلوك المنحرف. فهروب الأطفال من المدرسة ربما يرجع إلي سبب أو لآخر. مثلاً :-

■ الفصل الرابع

أنحراف الأحداث و النظام التربوي

تلعب المدرسة درواً هاماً في تنشئة الطفل. فهي توصل عادات وتقاليد المجتمع إليه و تعلمه كيف يفكر وتزوده كثيراً من المهارات؛ هذا بالإضافة إلي أن المدرسة تعلم الطفل كيف يتعايش من غيره. وبجانب هذه الحاجات هناك للطفل حاجات عاطفية واجتماعية يجب علي المدرس أن يفهمها حتي يمكنه أن يقيه من الوقوع في الانحراف. أن نجاح المدرسة في تحقيق احتياجات الطفل يساعد في تحقيق أهداف الحدث وطوحه. عدم إشباع رغباتهم. أو لعدم الرضا عن مواقف مختلفة.

فمثلاً الموضوعات الروتينية ربما تكون مملة لبعض الأطفال، لعدم ارتباطها بالموضوعات التي يرغبون فيها، أو لكون بعض الموضوعات لا تتلاءم مع مستوي الطفل العقلي. النقد و التوبيخ، سواء من والديه أو من زملائه، وبسبب تدني درجاته، مما يجعله يضيق ذرعاً بالحضور إلي المدرسة.

المحاضرة التاسعة دور المجتمع في منع الجريمة

الفصل الأول دور المجتمع في منع الجريمة

- يقوم الإسلام ببناء مجتمع متكافل تتعاون فيه جميع القوي البشرية للمحافظة أولاً علي مصلحة الفرد.
- وثانياً علي مصلحة البناء الإجتماعي ؛ إن مثل هذه الأمور تتحقق بالالتزام بمصالح الآخرين و القيام بها ، والأيمان بمؤوليتهم تجاه بعضهم بعضاً.
- قال رسول الله ، صلي الله عليه و سلم : ((المؤمن كالبنيان ، يشد بعضه بعضاً)) .
- ((مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا أشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر و الحمى)).
- إن الوقاية من الجريمة سياسة و عمل .
- فالسياسة تضع و تحدد الخطوط الأساسية للوقاية.
- أما العمل فهو التنفيذ لكل السياسة بواسطة الأجهزة والمؤسسات المعنية بالوقاية .
- **والتصدي للجريمة من خلال الوقاية يتم عن طريق مرحلتين :**

مرحلة أولى متقدمة تناقش عوامل الانحراف والظروف المحيطة بالفرد التي يمكن أن تؤدي به إلي الانحراف.

ومرحلة رقابة عامة من الجمهور علي أفرادهم ، ومرحلة متأخرة تهتم بعلاج المنحرف.

المرحلة الوقائية قبل الانحراف

- من واقع الدراسات التي أجريت علي الظروف المحيطة بالمنحرفين أو المجرمين.
- أتضح أن هناك عوامل ومسببات تتكاثف وتكون السبب في وقوع هؤلاء الأشخاص في الانحراف والأجرام .
- وتنصف هذه المرحلة بغياب التوجيه التربوي و العناية من قبل الوالدين ، وأنعدام الرقابة الذاتية.
- وعوامل أخرى ، كأنعدام التعليم وقلة إمكانية الحصول علي عمل ، وتوافر مثل هذه الظروف مع تعاطي المسكرات أو المخدرات أو الأختلاط مع جلساء السوء.
- أو التأثير بالأفلام الهدامة ، يزيد خطر الانحراف ، لأن هؤلاء الأشخاص يرون أن الآخرين لا يفهمونهم وينبذونهم وهذه هي من أخطر الأوضاع.
- للحيلولة من دراسة الأوضاع لمعرفة الأسباب أو العوامل المهيئة لحدوث هذا السلوك ومعالجتها بصورة تضمن منعهم من الانخراط في ذلك السلوك .
- فالأمر يتطلب مشاركة فعالة من قبل المواطنين لمعالجة الأوضاع المهيئة للانحراف أولاً ، وعمل خطط للتأهيل و التوجيه التربوي للفرد ثانياً .

الرقابة العامة علي المجتمع

- لقد منح الشرع الإسلامي جمهوره حق الدفاع عن نفسه وعن مجتمعه فجعله رقيباً بدون خيار علي النظام الاجتماعي لضمان استمراره وبسط الأمن للجميع .
- ففي الرقابة علي المجتمع ذكر رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في حديث السفينة ما معناه ((فإن أخذوا علي يديه أنجوه ونجوا بأنفسهم ، وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم)).
- إن الفساد إذا سري في بعض أجزاء المجتمع فإنه يسري إلي بقية الأجزاء الأخرى إلا إذا أغلق المصدر ووقف ضد التيار المعادي للأنظمة الاجتماعية . فالرقابة ضرورة لحفظ حقوق الإنسان وحفظ عقيدته ، ونفسه ، ونسله ، وماله ، وعقله.
- إن مسؤولية الجماعة في مكافحة الجريمة شأنها التمهيد للأفراد للتمتع بكامل حقوقهم.
- فهي فرض علي أفراد المجتمع قال تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلي الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر).
- إن علي المجتمع الإسلامي أن يأخذ بيد المنحرفين ويحارب الطرق المسببة لتفشي الجريمة والفساد في أي مجتمع، فإن أعضاء هذا المجتمع مسؤولون عن التهاون .
- ومن أمثلة تهاون المجتمع ذكر الله تعالى في القرآن بني إسرائيل حين أهملوا رقابة مجتمعهم لتفشي الفساد فيه.
- قال تعالى : (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل علي لسان داوود و عيسى بن مريم ذلك بما عصوا و كانوا يعتدون * كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون).

تبليغ الجهات الأمنية عن أي أعمال مرتابة

- سواء كان ذلك في الحارة التي تسكن فيها أو في المدينة التي تعيش فيها.
- فالإنسان يجب أن يكون رقيباً علي نفسه وعلي أفراد مجتمعه ، فلا يترك الأمن لرجال الأمن وحدهم، فكل مواطن يجب أن يكون هو أيضاً رجل أمن .
- ففي الحديث ((كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته)).
- إن المسؤولية في حدود طاقة الإنسان ، وما زاد عن ذلك فالله أمر في كتابه العزيز (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) [سورة البقرة ، الآية 286] .

الرقابة علي النفس بإيقاظ الضمير

- يعتبر إيقاظ الضمير الإنساني أعظم طريقة لمكافحة الجريمة .
- فواقع الشريعة الإسلامية أنها تعاقب علي ما هو شر في حكم الأخلاق عقاباً دنيوياً و عقاباً آخروياً .
- ومن هذا المنطلق وجب إيقاظ الضمير الإنساني من خلال طرق متعددة أولها و أقربها يبدأ في الأسرة.
- ومن ثم من خلال وسائل الإعلام أو من خلال محاضرات و ندوات علمية . وتتجلي فائدة إيقاظ الضمير في الآتي :-

(أ) يمنع الوقوع في الجريمة

- فعندما يستيقظ الضمير الديني ، يختفي سبب من أسباب الجريمة ألا وهو الحقد ، وبعض الأشخاص يقعون في الجريمة بسبب حقدهم علي المجتمع .
- وإنعدام صلة الرحم و التآلف بين بعضهم والبعض الآخر .
- إن تربية الضمير تقوي الألفة وتشد الصلة ، وتذهب الحقد ، ويدرك الفرد أن الحقد ورز عليه.
- وأن هناك يوماً آخر ينال فيه كل إنسان حسابه ، وهذا هو العزاء الروحي الذي يقتلع من النفس كل جرائم الاعتداء و الرغبة فيه .
- وبذلك يتآلف المجتمع أخذاً بقول رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ((المؤمن إلف، الوف فلا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف)) وإذا أنتلف مع المجتمع لا يؤذيه .

(ب) إيقاظ الضمير يسهل الإتيات

- فعند مشاهدة إنسان لإنسان آخر يرتكب جريمة ضد المجتمع ، فإنه يقوم بالتبليغ عنه تنفيذاً لحكم الله في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهم ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً)
- ولقد كان من قوة الضمير أن الرجل يأخذ ولده إلي الرسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، ليقيم عليه الحد إذا وجب عليه الحد .

(ج) إيقاظ الضمير الديني

- يدرك الفرد بأن ما يعمله مراقب مهما قبل عدد رجال الشرطة في مجتمعه.
- فهو مراقب من الله وسوف يجد ما فعله مسجلاً عليه في الآخرة و سيجازي عليه إن خيراً فخيراً وإن شراً فشرأ .

رقابة الإنسان لمن يعول

- لم يجعل الإسلام رقابة بني الإنسان علي نفسه فحسي ، بل جعله مسؤولاً عن كل شخص يراعه ((كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته))
- فالرعاية الجيدة لها دور فعال في منع الإنسان من الوقوع في سلوك منحرف.
- لذا فالتوجيه و التربية السليمة تبدأ في البيت ومنها إلي المجتمع .

الأهتمام بالحدث قبل أنحرافه

- ويكون علي نوعين :
- ✓ (أ) **أهتمام وقائي خاص:** للمارقين من سلطة ولي الأمر ، والأطفال المشردين والأطفال المهددين بالإنحراف لتفكك في الأسرة ، والأطفال الذين يخشي عليهم من الانحراف لأسباب أخرى.
- ونعني بهذه الفئات في المملكة العربية السعودية دور التوجيه الإجتماعي التابعة لوزارة العمل و الشؤون الإجتماعية.
- ✓ (ب) **أهتمام وقائي عام:** وهو لكل من همفي حاجة إلي الرعاية و يعني بهؤلاء في المملكة العربية السعودية :-
- ❖ دور التربية الإجتماعية (درو الأيتام سابقاً)
- ❖ دور التربية النموذجية .

❖ دور الحضانة .

السجن

- إن الهدف من السجن ليس فقط مجرد زقاية المجتمع من المجرمين بحجزهم داخل جدران السجون وإنما أصبح الهدف الأساسي هو تهيئة المسجونين مهنيًا و عقليًا و إجتماعيًا لاستعادة مكانتهم في المجتمع .
- ولما للسجن من آثار سلبية علي النزلاء ، فقد أخذت تدابير أخرى غير السجن تطبق علي بعض أنواع المجرمين غير الخطرين ، والذين يرجي إصلاحهم ومن هذه التدابير الآتي :-

(أ) نظام الاختبار القضائي

- وهو نظام يتقرر بموجبه الإفراج عن المتهم دون الحكم عليه بالعقوبة ووضعت تحت الاختبار مدة معينة.
- وإذا لم يلتزم المتهم بالتنظيمات التي تفرض عليه مدة معينة خارج السجن ، فإن ذلك يؤدي إلي إصدار الحكم عليه.
- و الهدف من هذا النظام إعطاء فرصة أخيرة للمنحرف في تعديل سلوكه خارج محيط السجن.
- يحيا حياة عادية متمتعاً بكل خصوصياته و حريته لذا فإن نظام الاختبار القضائي تدبير علاجي يهدف إلي إعادة التأهيل و التكيف الإجتماعي للمنحرف و يكون ذلك تحت إشراف و مساعدة موظف تعينه المحكمة .

(ب) الإفراج الشرطي (البارول)

- إنه نظام بموجبه يفرج عن المحكوم عليه بالسجن بعد أن يقضي جزءاً من فترة العقوبة داخل السجن.
- ويقضي باقي العقوبة خارج السجن ولكن تحت المراقبة خلال فترة تعادل الفترة المتبقية من العقوبة.
- وإذا خالف أحد الشروط المعينه سلفاً ، فإنه يعاد للسجن لاستيفاء بقية العقوبة المتبقية .
- ومميزات هذا النظام إنه يجنب المحكوم عليه الأضرار التي ربما يتعرض لها السجين داخل السجن كمخالطة المجرمين و تعلمه لأساليب إجرامية أخرى.
- كما يتيح له فرصة العيش مع أهله و الإشراف عليهم .

إجراءات أمنية (إيجاد نظام للعمد كمساعد لأجهزة الأمن)

- ✓ يكون لكل حي عمدة ، إلا إذا كان الحي كبيراً فيقسم إلي أجزاء ، ولكل جزء عمدته الخاص.
- ✓ يرتبط العمدة بمدير الشرطة المحلية .
- ✓ لا تعتمد أوراق العمدة إلا بعد تصديقها من الشرطة .

إيجاد جمعيات صداقة للشرطة

- تعمل الشرطة علي إيجاد حوار مع المواطنين بالتعارف والإجتماعات في الحارات تحت شعار ((التبليغ عن المشبهين))
- ويهدف هذا العمل إلي أن يكون كل مواطن مسؤولاً (مراقباً) عن بيوت جيرانه عن أي أشتباه في المترددين علي الحارة من غير سكانها.
- ويوضع علي الأبواب ملصقات تحذر بأن البيت مراقب من قبل الجيران.

المحاضرة العاشرة
أنحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية

الفصل السابع
أنحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية

تهتم الديانات السماوية بكرامة الإنسان، لذا فقد أهتمت الجهات المعنية بالعناية والوقاية للجيل الناشئ.

وتشتمل الرعاية الاجتماعية للأحداث في هذا المجتمع علي جوانب متعددة منها:-

إجراءات وقائية للأحداث المعرضين للجنوح.

إجراءات وقائية لكل من هم في حاجة إلي الإنابة من أبناء المملكة، وكذلك إجراءات علاجية.

أولاً: الإجراءات الوقائية

إن مثل هذه الإجراءات تُعني بالاهتمام بالحدث قبل أنحرافه لتَقْومَه وتحاول إخراجَه في جيل صالح. و الإجراءات الوقائية نوعان:-

➤ وقائي خاص:- مثل دور التوجيه الإجتماعية، وتهدف هذه الدور إلى تقويم وتربية وإصلاح وتعليم وتأهيل الفئات التالية:-

✓ المارقين من سلطة ولي الأمر.

✓ الأطفال المشردين .

✓ الأطفال المهددين بالأنحراف لتفكك في الأسرة .

✓ الأطفال الذين يخشي عليهم من الانحراف لأسباب أخرى .

➤ وقائي عام:- وهذا العمل الوقائي لكل من هم في حاجة إلي الرعاية من أبناء المملكة و تشمل الآتي:-

✓ دور التربية الإجتماعية (دور الأيتام سابقاً).

✓ دار التربية النموذجية .

✓ دار الحضانة .

ثانياً: الإجراءات العلاجية

➤ لمن وقع في الانحراف من الأحداث:-

لقد أنشئت دار الملاحظة الإجتماعية في 1392/10/25هـ تشرف عليها الإدارة العامة للرعاية الإجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وأهداف الدار هي ما يلي:-

➤ رعاية الحدث من الذكور بين السابعة إلي 18 سنة من الفئات التالية:-

✓ الحدث رهن التحقيق أو المحاكمة .

✓ الحدث المحكوم عليه من قبل القاضي للإقامة فيها .

➤ دراسة أسباب الانحراف لدى الأحداث وأقتراح الحلول المناسبة لها.

محكمة الأحداث

■ أنشئت للأحداث محاكم خاصة في 1393/3/4 هـ هدفها التوجيه و التقويم، وتكون المحاكمة للأحداث من سن السابعة إلى ما قبل الثامنة عشرة كالتالي:-

✓ المحاكمة خاصة لا يحضرها إلا من يري القاضي حضوراً ضرورياً كولي الأمر و الشهود وكاتب الضبط والمسؤولين عن التحقيق يمثلهم (مدع عام) إذا دعت الحاجة إلي ذلك.

✓ دراسة أوراق القضية قبل حضور الحدث والبت فيها بسرعة.

✓ معاملة الحدث بلين ورقة لأن الهدف هو التقويم والتوجيه.

إذا كانت الإدانة بالسجن فيكون سجنه في مكان يتلاءم مع سنه و عزله عن رفقاء السوء.

إذا كانت الأدانة بالجلد، فلا يكون التنفيذ علناً إلا إذا كان الأمر يتطلب ذلك.

الأحكام الصادرة بحقهم خاضعة للتعليمات الخاصة بالتمييز.

تقوم محكمة الأحداث (بالنظر في قضايا من أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة في الجنب والتعزيزات والحدود الشرعية التي ليست قتلاً ولا قطعاً ولا رجماً، أما قضايا القتل والقطع والرجم فهذه تنتظر من قبل المحاكم المختصة.

بعض التفسيرات لأسباب الجنوح

هناك عدة تفسيرات كما هو الحال في حالة السلوك الإجرامي للبالغين وهو: تفسير بيولوجي، ونفسي، وإجتماعي، وتكاملي.

➤ التفسير البيولوجي:-

يقول: إن السلوك الإجرامي ينتقل عن طريق الوراثة. فكما أن كثيراً من الصفات الجسمية للطفل يرثها عن أبيه فكذلك صفات الإجرام يرثها كذلك.

(أي أن الجنوح علة داخلية للفرد).

➤ التفسير النفسي:-

يري أصحاب هذه المدرسة أن الجنوح عَرَضٌ من أعراض عدم التوازن وعدم التلاؤم نتيجة الإنفعالات والأحاسيس التي يعانيتها الطفل حيث تدفعه ويحاول هو وجود مخرج ربما يقوده إلي الجنوح.

(أي أن الجنوح علة داخلية فردية) .

➤ التفسير الأقتصادي الإجتماعي:-

يعني بالفقر وأثره علي سلوك الإنسان وكذلك تكوين الأسرة وأثر تفككها مادياً، أو أخلاقياً، أو عاطفياً علي سلوك الحدث.

(لأن البيئة الإجتماعية هي المسؤولة عن الجنوح).

➤ التفسير التكاملي:-

يبحث في العوامل الداخلية للفرد و الخارجية المحيطة به .

المحاضرة الحادية عشر العمليات الاجتماعية والجريمة

أولاً: عدم التنظيم الاجتماعي

- لكي يعيش أى مجتمع من المجتمعات ، فإنه يلزمه نوع من التنظيمات الاجتماعية التى تضمن تعاون الأفراد بينهم والاستمرار في حالة مستقرة
 - والتنظيم الاجتماعي هو تنسيق لعلاقات الافراد الاجتماعية وتناول التنظيم الاجتماعي للعمليات الاجتماعية يهدف الى تنسيق العلاقات والوظائف الاجتماعية من جهة والى التطور والتغير الذى يحدث في المجتمع من جهة أخرى .إن أفراد أى مجتمع يشعرون بأن ارتباط بعضهم ببعض امر ضرورى
 - لحياتهم وما سلوكهم الاجتماعي الا نتيجة لهذا الارتباط والتفاعل فيما بينهم .
 - العمليات ذات العلاقة بالتنظيم الاجتماعي هي عمليات يمكن من خلالها تفسير الاختلافات في كمية الجريمة في مختلف المجتمعات وفقا للاختلافات في التنظيم الاجتماعي لكل مجتمع ومن هذه العمليات التى يشملها التفاعل الاجتماعي العمليات التالية: التعاون-المنافسة -الصراع -التوفيق -الاستيعاب او التمثيل الاجتماعي
- 1- عملية التعاون :** هي جهد إيجابى يبذل من قبل شخصين أو أكثر لتحقيق أهداف عامة مشتركة للحفاظ على وحدة الجماعة واستمرارية مقومات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وما الى ذلك. وكلما صغر حجم الجماعة كلما كان التعاون بين أفرادها أكثر وعلى العكس من ذلك وكلما صغر حجم الجماعة كلما كان التعاون فيما بين أفرادها أقل
- 2-عملية المنافسة:**عملية شعورية عندما يتنافس الافراد لتحقيق مكاسب شخصية ،وهم لا يدركون أنهم يتنافسون فردا بعينه
- 3- عملية الصراع :**عملية شعورية تحدث عندما تكون المنافسة ضد شخص معين ولسبب شخص معين كالمباريات الرياضية والصراع عملية مؤقتة لا يمكن ان تدوم الى الابد ، ويمكن ان تظل خفيا لمدة من الوقت ، ولكن ربما تخرج بأى صورة ضد المجتمع ، كالعصيان والتمرد والصراع في الغالب ضار ويختلف وينتج عنه مشاكل فردية تحدث قلقا واضطرابا نفسيا ومشاكل اجتماعية كالعنصرية والطائفية كما ان الصراع السياسى والاقتصادى بين الشعوب ربما تكون عاقبته الحروب
- إن عملية الصراع ليست سلبية دوما ، فهي تأخذ جانبا إيجابيا بعض الاحيان لتأثيرها على سلوك الانسان نفسه فمثلا صراع الاطفال في سن مبكرة يساعد على تكوين شخصية الطفل وكذلك عندما يكون هناك صراع بين أعضاء المجتمع فإنه يساعد أحيانا على تكوين الشعور بالانتماء الى الجماعة
- 4- عملية التوفيق:** هي عملية لتسوية المشاكل الواقعة بين طرفين نتيجة للصراعات وهي عملية للتخفيف من حدة هذه الصراعات والتوصل الى حل يرضى الطرفين
- 5-عملية الاستيعاب او التمثيل الاجتماعي:**هي عملية امتصاص للخلافات والتباين الموجود في المجتمع بصورة بطيئة فمثلا القضاء على الصراع المتأصل في المجتمع يحتاج الى وقت طويل كما ان الوافدين الجدد على أى مجتمع يحتاجون الى وقت طويل لاستيعاب ومراعاة العادات والتقاليد وهو ما يسمى بالانصهار الثقافى
- والجريمة كظاهرة لايمكن ان تكون في معزل عن هذه العمليات حيث أن الشخص المجرم يعيش في نفس المجتمع الذى حدثت فيه هذه العمليات .

العمليات الاجتماعية التي لها علاقة بالسلوك الاجرامى

اولا : عدم التنظيم الاجتماعي و الجريمة :

يستعمل مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع للدلالة على كثير من العوامل الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ذي الطابع السيئ التنظيم وقد يقصد به عدم التكيف او عدم الانسجام مع انظمه وعادات وتقاليد المجتمع او الصراع او عدم التناسق بين ثقافه المجتمع

كما يرى بعض علماء الاجتماع ان عدم التنظيم الاجتماعى يحدث نتيجة لعدم تكافؤ طرفي الثقافه في المجتمع نفسه فنجد ان ثقافه بعض الاشخاص المعنويه لاتساير التطور المادي بسبب التغير الاجتماعى وعندما ينعدم الترابط والولاء فيما بين الافراد وعندما ينعدم الاستقرار او يحدث تغير اجتماعي سريع لا يسمح لافراد المجتمع باستيعاب هذا التغير فان عدم التنظيم الاجتماعى يظهر على ساحه المجتمع

ونظرا لما لموضوع عدم التنظيم الاجتماعى من ارتباط باسباب الجريمة فان هذه الظاهرة توفق غيرها من الظواهر الاجتماعيه وقد كانت معظم دراسات السلوك الاجرامى تتناول هذا الموضوع كأساس للدراسه

وكلما ساء التوافق الاجتماعى فان سلوك الفرد يمكن ان يتخذ اي شكل من اشكال السلوك الاجرامى وكلما زاد تعقيد المجتمع كلما تنوعت الاتجاهات و القيم و العادات وقل التماسك بين افراد المجتمع وساء احيانا ونظرا لان القيم الاجتماعيه في مجتمع معين هي قيم رسميه ملزمه فان خروج الشخص على تلك القيم يعتبر جريمة

يتعرض الانسان في مجتمعه الى كثير من الظروف و العوامل التي تؤثر على سير حياته وترسم شخصيته ومثل هذه الظروف والمؤثرات تختلف من مجتمع الى اخر ومن نوع الى اخر فالمجتمع البدائي الصغير يخضع لقواعد وانظمه اقل تعقيدا من المجتمعات الكبيرة المعاصرة التي تتضمن كثيرا من القيم و العادات المتناقضه و غير المستقره

و الطفل في المجتمعات الكبيرة المعقده التركيب يكون مع افراد اسرته معرضا لكثير من القيم و العادات ومختلف انماط السلوك وهو يلزم بالانتماء الي بعض منها الى حد ما هو في هذه الحاله لابد ان يلعب عده ادوار في حياته الاجتماعيه لان كل جماعه لها قواعدا الخاصه هنا تبدأ حاله عدم التنظيم في قواعد ضبط المجتمع في الظهور تدريجيا ويبدأ الضغط على الفرد من كل جانب فيفتقد الضبط و الربط وينعدم الانسجام بين افراد المجتمع

وبذلك يسلك الفرد طريقه الانفراديه التي تؤمن له التوافق و الانسجام لان المجتمع نفسه اصبح عاجزا عن تأمين ذلك له وعندما يسلك الفرد او جماعه من اعضاء المجتمع طرقا فرديه تلبي اهدافهم يكون هذا التصرف متمشيا مع رغبات جماعته الصغيره المنتمى لها ورغم ذلك فان المجتمع نفسه قد يرى مشروعه هذا العمل بتوافقه مع معايير العامه وفي هذه الحاله من التفكك يضع الفرد بين تعدد المعايير واختلافها في المجتمع فلا يعرف كيف يتصرف ولا كيف يفعل

ان حاله الفوضى و التناقض في التنظيم و القيم و الاهداف اي عدم استقرار قيم معينه واضحه تنظم سلوك الانسان تؤدي الى عدم ايجاد تنظيم اجتماعي علما بأن عدم التنظيم الاجتماعى بوجه عام يوفر البيئه الخصبه لارتكاب الجريمة وزياده نسبتها

وقد ذكر روبرت مرتون بعض نتائج عدم التنظيم الاجتماعى التي تتميز به المجتمعات الكبيره في الوقت الحاضر وهذه المجتمعات تتميز بالنقاط التاليه :-

- 1- الرغبة الوقتيه لمختلف الطبقات لجمع المال بشتى الطرق
- 2- الطبقات المحرومه ترى ان السبب هو عدم عداله القانون
- 3- تسلك هذه الطبقات المحرمه طرقا اخرى تتنافى مع القانون عند الحاجه

ان عدم توفر العدالة و المساواه اعضاء المجتمع يؤثر نفسيا على تصرفات هؤلاء الاعضاء ولكن بدرجات مختلفه فالبعض يكون سريع التأثر ويحدث عنده رد فعل مما قد يؤدي به الى الخروج على القانون ليس فقط للحصول على ما قد افقده اياه القانون من حق ، بل لاطهار سخطه على السلطه اما البعض الاخر من افراد المجتمع فانه لم ينحرف الا لان الفرصه لم تسنح له لارتكاب الجريمة او لانه مقتنع بعداله القانون او ما لخوفه من القانون

ثانيا التغير الاجتماعى و الصراع الثقافى والسلوك المنحرف :-

التغير الاجتماعى : يرى كثير من العلماء ان التغير الاجتماعى يحدث داخل المجتمع اى ان التغير الاجتماعى هو الاعمال و التفاعلات التى تحدث بين افراد المجتمع وما ينتج عن ذلك من سلوك

التغير الثقافى : هو التغيرات التى تطرأ على العادات و التقاليد داخل الاسرة و المجتمع او التى تطرأ على مستوى الفرد الطبقي وعلى الدخل و المكانه الاجتماعيه وكل ما يسجد في اساليب المعرفه العلميه وطرق استخدامها وما ينتج عن ذلك في النظام الاسري و الدوله

وقد يرى بعض الباحثين دمج التغير الاجتماعى والثقافى في تعبير واحد من جهه فيرون ان التغير الاجتماعى هو كل تغير يلحق بالتنظيم الاجتماعى للمجتمع من جهه وكل تغير يصحب عناصر ثقافه ذلك المجتمع من جهه اخرى

و التغير الثقافى في اى مجتمع لا يحدث في وقت واحد ولا يكون تغييره بدرجه واحده لجميع العوامل الاجتماعيه فقد نرى ان التقدم العمرانى وصل الى مجتمعنا بسرعه ولكن نجد ان التقدم العلمى لتنفيذ ما جاء به هذا التقدم العمرانى غير قادر على اعطائه العلم و المعرفه الضروريه للتغيير مما يمكن ان ينتج عن ذلك سوء في التخطيط و التنفيذ او دخول افراد اخرين من مجتمع اخر مغير لعادات وتقاليد المجتمع الاصلي مما قد يؤثر اذا استمر على سلوك من اتصلوا به فالتغير السريع في مجال التخطيط العمرانى قد يضغط على المؤسسات العلميه للاسراع في

تخريج الكوادر الدراسيه المتدربه لمواجهة الحاجه مما قد يسبب تدنيا في المستوى التعليمي وهذه الصوره تسمى بالتخلف الثقافى اى ان المنجزات العلميه و الفنيه الجديده في اى مجتمع لاتسايرها قدرة افراد هذا المجتمع بنفس السرعه التى وصلت بها هذه المنجزات الى المجتمع

وربط التخلف الاجتماعى بالجريمة يقوم على فرضيه بعض العلماء بان الجريمة تكثر في المجتمعات التى يخلل فيها التوازن بين الجانبين المادي و المعنوى بدرجه كبيره اى ان

التقدم السريع في عنصر من عناصر التقنيه في اى مجتمع قد يؤدي الى طرق ملتويه للحصول على ما يتطلبه هذا التقدم الفنى من شهادات وخبرات وذلك بطرق غير نظاميه يعاقب عليها القانون وهذا بالطبع يزيد من نسبه الجرائم

ان هذا الرأي هو مجرد فرضيات لا تسند الي حقائق علميه في جميع المجتمعات لعدم توفر الدراسات العلميه المقارنه في هذا المضمار

اسباب حدوث الصراع الثقافى :

1- تباين الاتصال الثقافى بين ثقافتين تعيش كل منهما بجانب الاخرى

2- عندما يكون الصراع بين ثقافتين فالدوله المسيطره تحاول فرض ثقافتها على الدوله المسيطر عليها الا انها تتمكن من القضاء نهائيا على ثقافه الشعب المغلوب على امره

3- عندما يكون الصراع ناتجا عن هجرة افراد من مجتمع معين الى اخر نقلوا ثقافتهم معهم الى المجتمع الجديد يظل اصحاب الثقافه الجديده في عزله مده من الزمن وغالبا تأخذ ثقافتهم في الانصهار تدريجيا في المجتمع الجديد مع مرور الزمن

ويرى بعض علماء علم النفس الطبي وعلماء الاجتماع ان الصراع قد يؤدي الى زياده نسبة الجريمة حيث ان الصراع الثقافي بين افراد الاجيال المختلفه يسبب اضطرابات نفسيه لافراد الجيل الثاني وهذا ربما يؤدي بهم الي سلوك طرق غير مقبوله في المجتمع و السبب في ذلك هو اختلاف العادات و التقاليد وطرق التربيه العائليه واختلاف الضبط الاجتماعي بين الالباء و الابناء مما قد يؤدي في بعض الاحيان الى عدم التوافق و الانسجام بين الاجيال وهذا بدوره يهيئ فرصه اكبر لسلوك طرق غير مناسبه لا تتماشى مع الضبط الاجتماعي

ثالثا حركة السكان و السلوك الاجرامي :

المقصود بحركه السكان هو هجرة السكان من مكان الى اخر وتحركهم في السلم الاجتماعي بين افراد المجتمع وهاتان الحركتان شبه معدومتين في القرية حيث ان الحياه في القرية تتمتع بالاستقرار الى حد كبير لان حياه الناس تقوم على التعاون و الانتماء اما في المدينه فالحاله تختلف عنها في القرية حيث توجد الحالتين السالفتان : هجرة السكان وحركتهم الاجتماعيه الثقافيه فالافراد في المدن يتحركون في كل اتجاه يتحركون من مدينه الى اخرى ومن مكان الى اخر ينتقلون من طبقه اجتماعيه الى اخرى قاصدين في ذلك تحقيق مكانه اجتماعيه اعلى ان في حركه السكان مزايا

معينه فاننتقال السكان من بلد الى اخر يؤدي الى نقل افكار وعادات وتقاليد وثقافات تفيد المجتمع الا ان لحركه السكان كذلك سلبيات منها :

1- انها تسبب تكس السكان في مكان دون اخر مما قد ينتج عنه عدم استطاعه المجتمع تلبيه المتطلبات المتزايدة ومن ثم تضطرب المؤسسات القائمه على اداؤها فيستغل بعض الاشخاص الفرصه للوصول الي هدفه

2- لانتقف الهجرة على التجمع في مكان دون الاخر بل ان اندماجهم في المجتمع الجديد يصاحبه عدد من المشاكل الاجتماعيه كالتربيه و سلوك افراد الاسرة داخل وخارج العائله ورد فعل المجتمع تجاه تصرفاتهم

3- الهجرة السكانيه تفقد المجتمع طابع التوافق السكاني اى تفقد الانتماء الاجتماعي وتفقد الافراد الانتماء للجماعه وتحول دون تكوين علاقات اجتماعيه بين الافراد

ان حركه السكان جزء من التغير الاجتماعي للمجتمع وعندما تتأثر المؤسسات الاساسيه في ضبطها الاجتماعي كالعائله و الجيران فان هذا التغير السريع ربما يحدث عدم انضباط وعدم مبالاه تجاه الانظمه العائليه وكذلك شأن الجيران فالمدينه الكبيره التي تحتضن بين اكنافها القاطنين الاصليين و القادمين الجدد قد تفقد الاحياء فيها الانتماء و الترابط ويصبح الناس غرباء في الحى الواحد ويخرجون على قيم الجماعه دون مبالاه ودون اكرتار لردود الفعل تجاه سلوكهم

وخلاصه القول ان الضبط الاجتماعي الذي يمثل حجر الاساس في توجيه السلوك للافراد يضعف ومن ثم يصعب ان لم يعتذر على المؤسسات النظاميه القيام بمهامها لضمان التوافق و الانسجام في المجتمع وقد توصلت بعض الدراسات الى وجود علاقته بيت الهجرة المستمره وبين نسبة السلوك الاجرامي

كما اوضحت دراسات اخرى ان اغلبيه الاطفال المنحرفين يسكنون في اماكن تتميز بكثرة تنقل سكانها كذلك وجدت بعض الدراسات الامريكيه ان نسبة الجرائم تزداد في المناطق التي لا تسكن الا في اوقات معينه كالمصائف و الفنادق

ان الافتراض العام بوجود علاقته بين حركه السكان وبين حدوث الجريمة او زياده نسبتها الا ان غالبيه ه1 الدراسات لم توضح كيف تؤثر عمليه حركه السكان على تزايد الجريمة ان الشئ الواجب ملاحظته هو ربط علاقته الجريمة بالاطار العام للمجتمع حيث يتصل بظاهرة عدم التنظيم الاجتماعي

فالهجرة جزء من عدم التنظيم الاجتماعي يحدث عنها تناثر اجتماعي وهذان المظهران هما من العوامل المسببه لخلخله التنظيم الاجتماعي مما يهيئ للافراد الجو المناسب لارتكاب الجريمة

علاقه المستوى الحضاري بالانحراف السلوكي

هناك عدة تعاريف للحضارة منها : انها النموذج الوسط الذي يعيش فيه مجتمع من المجتمعات في وقت ما من حيث الحياه الماديه او الفكرية او مستوى الخلق او المجتمع السياسي او الاجتماعي

التطور الحضاري :

هو التطور الذي يطرأ على حياه مجتمع من المجتمعات سواء من الناحية الماديه او السياسيه او الاجتماعيه او الفكرية فكثير من العلماء ادعوا ان التطور الحضاري يعتبر من اهم العوامل التي تؤدي الى السلوك الاجرامي لان المجتمع ومقوماته النظاميه في حركه وتجدد مستمر ولو كانت النظم الاجتماعيه تتطور بنفس النسبه لما حدث مشاكل اجتماعيه والذي يحدث هو ان المقومات الاجتماعيه تتطور بدون تناسق مما يؤدي الى وجود تغيرات وتدخل في النظم و الضوابط التي تؤدي بدورها الى زياده الصراع بين افراد المجتمع لاجل التكيف و المحافظه على البقاء ولكن اذا زاد الصراع وعجز الفرد عن مسايرة التغيرات التي فرضها التغير المفاجئ فانه يصبح الضحية لعدم تمكنه بحكم ظروفه من مسايرة هذا التغير السريع وربما ادى عدم استطاعه بعض الاشخاص مسايرة التغير السريع الى سلوكهم طرقا غير مقبوله لدى المجتمع ورأى كثير من العلماء ان ثمة علاجا لهذا المشكله يقوم على تنظيم المجتمعات تنظيمًا دقيقًا بحيث يكون لكل فرد الوقت الكافي لكي يتهيأ للظروف الطارئه باستمرار

ان بعض الباحثين يرى ان الاجرام سببه الحضارة بينما البعض الاخر يرى ان اثر الحضارة على ذلك اثر ضعيف حيث يؤثر ذلك في حجم الاجرام وفي التحكم في نوعيته ويرى اخرون ان الحضارة اداه لمنع الجريمة و الحد منها

وحجه من يرى ان الحضارة هي سبب الاجرام ان الناس جميعا يولدون طاهرين متساوين ولكن الحضارة تدنسهم بمرور الوقت حيث تولد فيهم الحقد و البغضاء وتؤدي بهم الى الانحراف عن الطرق المستقيمه وقد قارن ابن خلدون في مقدمته بين الحضارة و البداوة فجعل الحضارة نهايه العمران و الخروج الى الفساد و البعد عن الخير ولكون الفرد يولد على الفطرة فانه يكون مهيبًا لتقبل ما يوجه اليه من خير او شر فأهل المدن يكونون معرضين لعوامل الحضارة في حياتهم اليوميه فهي تقدم لهم الملذات و الاغراءات و السبل التي تجذب الفرد الى الانخراط فيها ولكن اهل البادية لبعدهم عن المدينه وعن تأثيرها

هذا ربما اختلف في الوقت الحاضر لتقارب واختلاط جميع السكان بعضهم ببعض من حيث الاغراءات و الحوافز فان سلوكهم في الغالب يكون اعدل و على العكس من ذلك يقول بعض المفكرين ان البشر ليسوا الا الانانيه المجسمه في شخصياتهم و الحضارة ممثله بالدوله هي السبيل الامثل لكبح جماحهم

فقد دافع عن الحضارة روماعنوزي واكد على ان الحضارة تحد من الانحراف بشتى صورته فالحضارة لا تعني وجود كثير من المصانع ووجود حياه الترف بل هي نهج حياه يجب ان تسود فيه العدالة بين الاشخاص ولكونها توفر سبل المنفعه فانها بالاحرى تستطيع تقديم ما يضمن سير الحياه

و الذين يرون ان الحضارة تؤثر على الاجرام من ناحيه حجمه ونوعه يرون ان الاجرام يزداد كلما ازداد البشر تحضرا اما نوع الاجرام او شكله فهو يختلف من حضارة الى اخرى فالجرائم التي كانت ترتكب في حضارة سابقه ربما تكون قد تلاشت او ربما تكون تختلف نوعيتها عن جرائم هذا العصر ولكن انجيلوليا منذ 1900 في كتابه علم طبائع المجرم ان لكل حضارة اجراما معينًا مثلما ان لها دينًا خاصه وسياسه معينه

ويرى فيريرو ان مختلف الحضارات الانسانيه سابقا وحاضرا اتبعت اسلوبين من اساليب الصراع من اجل الحياه و الاسلوب الاول هو اسلوب القوة و العنف حيث كان هذا الاسلوب هو المستعمل المواجهه الحياه في العصور القديمه اما الاسلوب الثاني فربما يكون تهذيبا للسابق دون القضاء على العنف بالكامل كسلوك الفرد طرق المخاطله و المكر للوصول الى هدفه فتراه يشتري السلطه بالمال احيانا وبالطرق الملتويه احيانا اخرى وهو يجمع الثروة بالخداع ولكن احدهما ربما يكون اوضح من الآخر

ان التقدم الحضاري المفاجئ يجب ان يلاحظ وتدرج خطورته فيقي مجتمعه وبالاخص في المجتمع العربي ان هذا المجتمع ذو عادات وتقاليد عريقه ونبيه وهو في هذا الوقت يتعرض لتغيرات حضاريه مختلفه وهذا مما احدث كثيرا من التغيرات في النظم والقوانين و الافكار الاجتماعيه في البلاد العربيه ولكن بدرجة متفاوتة احدثت فجوات اجتماعيه ادت في النهايه الى سلوك طرق غير سليمه وخلصه القول ان التطور الاجتماعى المفاجئ يعتبر عاملا قويا في تهيئه جو مناسب للسلوك الاجرامى مما تجدر الاشارة اليه التقدم

الحضاري الذي حدث في القرن العشرين لم يصاحبه تقدم في الاخلاق كذلك نجد ان نتائج التقدم الحضاري من ماده وثقافه لم يشمل جميع افراد المجتمع فنجد ان افراد المجتمع الواحد وفي المدينه الواحد وفي القرية الواحد لا ينعمون بنفس القدر بهذه النتائج لسبب او لآخر وهذا بالطبع عامل مؤثر على سلوك وتصرفات افراد المجتمع

كذلك ادى هذا التطور الحضاري الى انخراط النساء في الاعمال مما سبب انحرافا للاطفال لعدم رقابتهم وتوجيههم توجيهها سليما كما ان خروج النساء للعمل زاد من نسبه جرائم النساء بسبب الاختلاط المتكرر وفقدان الرقابه

وقد ذكر كثير من الباحثين ان الجريمه تسير مع الحضارة سيرا طرديا اى كلما زادت الحضارة كلما زادت نسبه الجريمه الا ان هذا المبدأ لا ينطبق على المجتمع الذي يطبق تعاليم الشريعة الاسلاميه تطبيقا دقيقا وانه كلما اتسع العمران مع الايمان ازدادت القلوب تهذيبا فقل بسبب ذلك الاجرام ففي الحضارة الاسلاميه في عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وعصر الصحابه كانت الجرائم تتناسب مع الحضارة تناسب عكسيا اى كلما ازدادت واتسعت الحضارة كلما قل الاجرام

وقد قال الشيخ محمد ابو زهرة عن الحضارة و الاجرام يكثر الاجرام بقدر ابتعاد القوانين عن الدين وبعد القلوب عن الايمان وقد استبحر العمران واتسعت الحضارة وتعددت معها افانين الاجرام واتسعت ابوابه بمقدار اتساع الحضارة و العلوم ذلك لان النفوس انحرفت فكبرت العقول وضعفت القلوب ((فأنها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى في الصدور))

وسائل الاعلام وتأثيرها على سلوك الفرد

كثيرا ما نوقشت وسائل الاعلام المختلفه وصلتها بالسلوك سواء كان ذلك ايجابيا او سلبيا ومن اهم هذه الوسائل الصحف و المجلات و الكتب و المذياع و السينما و التلفزيون

وكثيرا ما يناقش موضوع مدى صله السلوك الاجرامى بنتيجه الاطلاع على اخبار الجرائم بمختلف هذه الوسائل وذلك لما عرف عن الفرد من امكانيه تقليده لبعض اعمال الاخرين وخضوعه للتأثيرات من خلال هذه السبل للوصول به الى الانحراف

الامر الراجع ان الاطلاع على كيفيه ارتكاب الجرائم من خلال الوسائل الاعلاميه لا يكفي وحده لانحراف الفرد ليصبح مجرما ما لم يتوفر الاستعداد الاجرامى لدى الشخص وكذلك الوسائل الاخرى المساعدة على تهيئه الوسط الاجرامى سواء استمدتها الفرد من العائله او من الوسط الاجتماعى او من استعداد الفرد النفسى والعقلى او بهما معا

وكما يختلف الافراد بطبيعتهم النفسيه والعقليه فانهم كذلك يتباينون في مدى الاستجابه لتأثير ما يقرأونه او يسمعون او يشاهدونه بوجه عام كما ان درجه التأثير سواء كانت ايجابيه او سلبيه تختلف من شخص لآخر

ان نشر احداث الجريمه على صفحات الصحف و المجلات او عرضها على شاشه التلفزيون يؤثر بلا شك على المشاهده ولكن على درجات متفاوتة وفي هذا الصدد ذكر احد اطباء الامراض العقليه ان نشر اخبار الجريمه عن طريق المجلات وبشكل جذاب قد يزود المطلع عليها افكار اجراميه واسلوب اجرامى جديد ربما يضاعف رغبته في ان يحذو هذا السلوك او قد يلهب ذلك الغريزة العدوانيه الكامنه فيه

كذلك ذكر ان مثل هذه التأثيرات تؤثر بدرجة اكبر على الاطفال لان الاطفال سريعو التقليد ويعيشون في الخيال اكثر من غيرهم وربما دفعهم ذلك الى التقليد او الى المغامرة او الى التحدى او الخداع او الغش وفيما يلي سنتطرق لبعض وسائل الاتصال وتأثيرها في السلوك

اولا الصحف :

في هذه الايام تعرض بعض الصحف تفاصيل الجرائم رغبة منها في زياده التسويق فتقوم بعرض عنوان الجريمة بحروف كبيرة وتدعمها بصورة مثيرة رغبة منها في جذب المشتريين دون اى اعتبار لتأثير ذلك على افراد المجتمع

و الانتقادات التى توجه الى الصحف من حيث علاقتها بزياده نسبه الجريمة :

- 1- تعلم الافراد طرقا متعددة وفيه لارتكاب الجريمة
 - 2- توحى بان الانحراف ظاهرة اعتيادية في المجتمع وانه لا مفر عنها
 - 3- تدفع الاحداث الى الاتجاه للاسلوب الاجرامي وذلك عن طريق اثارتهم
 - 4- تصور مدى جدوى الجريمة ومردودها على المجرمين
 - 5- تصور المجرم كرجل شجاع مما يجعل الاشخاص وخاصة الاطفال و المراهقين منهم يتخذونه نموذجا له في السلوك
 - 6- تصور بعض المجرمين بطرق تجعل الانسان يعطف لهم
 - 7- توجيه العداء ضد رجال الامن وذلك بالشروع في تفسيرات للقوانين لاثبات عدم جدواها والقول بانهم ليسوا على حق في مكافحه جريمه ما
- ان كثيرا من الباحثين الاجتماعيين يوافقون على ان نشر الجرائم من خلال وسائل الاعلام سبب من اسباب السلوك الاجرامي وهناك اخرون يقولون بان نشر اخبار المجرمين امر ضروري لابقاظ ضمير المجتمع وتنبيه الى ان نسبه الجريمة قد زادت ولا بد من اخذ الحذر و العمل على مكافحتها
- وهذا ما يدين به معظم الصحفيين ولكن للوصول الى الهدف المنشود من نشر اخبار الجرائم في الصحف و المجلات يجب الا يجاز النشر الا بعد دراسته مستفيضه تصدر عن اشخاص مختصين درسوها دراسه علميه وافيه مؤيده بالاحصاءات و الدلائل وفيما يتعلق بدور الصحف في منع الجريمة ومكافحتها فقد اجرى احد الباحثين استفتاء شمل رجال القضاء و المحامين وضباط الشرطه وقد افادوا بان الصحف لم تؤد عملها كأداة اعلام في مكافحه الجرائم وتساعد المجرمين في ايضاح سبل الاجرام لهم وكيفيه التهرب من القوانين و الافلات من العقاب كما ترسم الصورة البشعه لرجال العداله
- ان الاطفال ميالون الى حب المغامرة و ابراز القوة و المهارة وبدون تمييز لما تهدف اليه لذا استغل كثيرون من واضعى كتب الاطفال هذه الميول وصاغوها في قوالب تشبع رغباتهم وهذه الكتب مملوءة بصور ومعلومات زائفة لا تتفق ولا تتناسب مع نموهم العقلي و النفسي وقد ينتج عن ذلك تقليد لهم لبعض شخصيات هذه القصص وقد تكون احدى هذه الشخصيات تمثل شخصا مجرما
- ان الخلاف مازال قائما بين كثير من رجال القانون وعلماء النفس وعلماء الاجتماع حول ضرر مثل هذه الكتب على سلوك الاطفال ومع هذا كما ذكر الدورى لم يتبين ايه دراسه علميه علاقه الانحراف بمطالعه مثل هذه الكتب
- لقد رأى احد علماء الاجتماع ان مثل هذه الكتب ليست ضارة بل تهيب للطفل بعض السبل الطبيعىه للقيام بسلوك معين من قبل بعض الاطفال الذين كانوا يفتقرون اليها في حياتهم السابقه
- وللكشف عن علاقه هذه الكتب بالانحراف السلوكى اجريت دراسه في امريكا على عدد معين من الجانحين وعددهم 235 طفلا وعلى عدد مماثل لهم من غير الجانحين وقد روعى تشابه السن و الجنس و المستوى التعليمي و الاقتصادى و الاجتماعى

وكانت النتيجة ان الكتب التي يقرأها الاطفال يمكن تقسيمها الى ضارة ومحتملة الضرر وغير ضارة فوجد ان معدل ما يقرأه الطفل الجانح في اسبوع من الكتب الضارة ومحتملة الضرر يزيد على خمسة عشرة كتابا ومعدل ما يقرأه الطفل غير الجانح لايزيد عن ثمانية كتب اسبوعيا علما بأنه وجد ان بعض الاطفال الجانحين لا يقرأون كتابا وعلى العكس من ذلك وجد ان البعض من غير الجانحين يقرأون بعض الكتب الضارة وكانت نتيجة انهم لا يتوصلون الى اثبات ان قرأه الكتب تسبب الجنوح

ان قرأه مثل هذه الكتب هي وسيلة غير مباشرة لاتعمل وحدها بل تعتمد على استعداد الطفل على محيطه المعيشي في حياته الاولى وهو مايمكن ان يكون الخلفيات لدى الطفل وجعله مستعدا للانحراف

ثانيا السينما و التلفزيون :-

ان ما قيل عن دور الكتب في ارتكاب الجرائم يمكن ان يقال كذلك عن السينما و التلفزيون فمن الممكن ان يكون تأثير الاشياء المرئية على المشاهد وعلى نمط سلوكه اكثر من غيرها فالمشاهد يطالع مايعرض على الشاشة ويستمتع لمايقال ويتفاعل مع المشاهد ويتأثر بما يدور من حوار وتتضح الامكانيه الموضوعيه لما يعرض على الشاشة من الهدف المنشود من انتاجها وقد اصبح انتاج الافلام في الوقت الحاضر يعود بالربح الوفير على اصحابها ومن ثم تراهم يعملون على تسويقها ورفع انتاجها بغض النظر عن النوعية ، وهذا ما يجلب لها النقد و الاتهام بانها باعث على الشر لافراد المجتمع

ومن بين الانتقادات ان السينما ذات تأثير سيئ على المشاهدين لكونها تعرض بشكل مشوق كل شيء عن المجرم و الجريمة فهي تصور المجرم كبطل قادر على التخلص من اثر الجريمة وعلى التهرب من وجه العدالة كما توضح كيف يؤمن المجرم حياته المعيشيه بالكسب دون اتعاب وتشرح وبدقه كيف تتم الجريمة وكيف يحصل المجرم على سلاحه وكيف يستعمله ويتخلص منه بعد ارتكاب الجريمة هذه هي بعض الصور التي تقدمها افلام الجريمة بغض النظر عن كونها في بعض الاحيان تبين ان المجرم قد قبض عليه وتم تقديمه للعدالة

الا ان عرضها للمغريات و الاحداث بطرق شيقه وسهله في الغالب تثير انفعال المشاهد فيتجاهل ماحدث للمجرم في غمرة الانفعال و العرض الشيق مما قد يجعله يقوم بتقليد ما شاهده ليرى مدى قدرته على التنفيذ كما فعل هذا المجرم المخطط وقد اجريت عده دراسات للنظر في اثر السينما ودورها في الاجرام من هذه الدراسات :-

دراسات تناولت مجموعه من الاطفال المنحرفين من الجنسين ومن مدارس احدث تناولت هذه الدراسه 368 طفلا جانحا من الجنسين وقد ظهر ان 10 منهم تأثروا بالسينما وذكر 49%

من الذكور الجانحين انهم تأثروا تأثرا مباشرا في حملهم للسلاح و28% منهم تعلموا طرق السرقة من الافلام السينمائية و20% منهم تعلموا كيف يتمكون من الافلات من القبض عليهم ومن العقاب و45% منهم وجدوا ان الجريمة هي الطريقه السريعه لجمع المال وان 26% تعلموا القسوة و العنف من الافلام

ووسائل الاعلام تكون ذات تأثير فعال على المستمع اذا توافرت الشروط التاليه :-

- 1- الانتباه فلا بد ان يعي الفرد مايقال او يكتب
 - 2- اشتراك المستمع او المشاهد مع المخاطب في عوامل مشتركة فلا بد ان تكون لغه المخاطبه مفهومه ان يكون المشاهد على نفس المستوى لغويا وثقافيا
 - 3- الايحاء للمشاهد بالحاجه الى شيء ما وتوضيح ما يمكن العمل به للوصول الى هذا الهدف
 - 4- الاستشهاد على اهميه الحاجه وما يمكن ان يكون عليه الفرد بعد الاستعمال لتوضيح ذلك على نفس المذيع او الكاتب
- ويقه تأثير وسائل الاعلام على السلوك لدى الفرد الواحد او الجماعه ويكون التأثير قصيرا او طويلا ويعتمد على مدى معرفه الشخص ومدى استيعابه للموضوع